



ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية و العشرون  
حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية

توسيع قاعدة توزيع الدخل  
في  
اقتصاد السوق الاجتماعي

سمير سعيّفان<sup>1</sup>  
samirseifan@adc.com.sy

---

<sup>1</sup> سمير سعيّفان: اقتصادي سوري، عضو جمعية العلوم الاقتصادية، يحمل إجازة في العلوم الاقتصادية من جامعة حلب 1974، ودبلوم دراسات عليا من المعهد العالي التقني في ألمانيا 1987، وهو اليوم رئيس الجمعية السورية لمستشاري الإدارة، ويدير مكتبه الخاص للدراسات الاقتصادية واستشارات الأعمال، وهو عضو في المجلس الاستشاري لوزارة الاقتصاد والتجارة، وعضو مجلس إدارة مؤسسة الاتصالات، ويمثل مجموعة بتروافك للنفط والغاز البريطانية في سورية. شارك في عدد من اللجان الحكومية مثل لجنة ال 18 عام 2000 ولجنة ال 35 عام 2001 ولجنة برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 2003، وفريق مفاوضات الشراكة السورية الأوروبية 2003 - 2004. له العديد من الدراسات والمقالات المنشورة في الصحافة والدوريات السورية والعربية والدولية، وصدر له كتابان الأول عام 2000 بعنوان "مقالات في الاقتصاد والإدارة في سورية" عن دار نشر 21، والثاني عام 2003 بعنوان "قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية" عن دار الرضا للنشر، وله كتاب ثالث قيد الإعداد عن "اقتصاد السوق الاجتماعي في سوريا"، وتشكل هذه المادة جزء من هذا الكتاب، ويعد الآن كتاباً رابعاً حول "الاقتصاد السوري والاقتصاد العالمي" وكتاب خامس قيد الإصدار تأليف مشترك مع محمد معمار حول "التجارة الخارجية في سورية"، "

فهرست

- 1: تحديد المشكلة وموضوع هذه الورقة. (1.1 - 1.6)
- 2: سننطلق من عملية الدخل الوطني. (2.1 - 2.5)
- 3: موضوع هذه الورقة وغايتها:
- 4: توسيع قاعدة الملكية كأساس لتوسيع قاعدة توزيع الدخل:
  - 4.1 دور الملكية في توزيع الدخل:
    - 4.1.1
    - 4.1.2 تعريف الملكية:
    - 4.1.3 نشأة الملكية:
    - 4.1.4 وموضوع الملكية:
  - 4.2 أنماط الملكية وأشكالها وحصصها في اقتصاد السوق الاجتماعي:
  - 4.3 الملكية الخاصة الفردية الكبيرة:
  - 4.4 ملكية الشركات المساهمة:
  - 4.5 الملكية الصغيرة والمتوسطة:
    - 4.5.1 الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا في الاقتصاد السوري:
    - 4.5.2 المنشآت الصغيرة و الصغيرة جدا العاملة في القطاع الخاص:
    - 4.5.3 السياسات الإصلاحية الجارية تهدد بتراجع دور القطاع الصغير:
    - 4.5.4 تجارب بعض مؤسسات دعم القطاع الصغير والمتوسط:
      - 4.5.4.1 تجربة هيئة مكافحة البطالة:
      - 4.5.4.2 تجربة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:
      - 4.5.4.3 تجربة مركز الأعمال السوري الأوروبي SEBC
      - 4.5.4.4 تجارب مجموعة أخرى من المشروعات:
    - 4.5.5 استنتاجات وتوصيات حول القطاع الخاص والمتوسط:
  - 4.6 الملكية التعاونية:
    - 4.6.1 لمحة عن واقع التعاون في سورية:
    - 4.6.2 طاقات التعاون:
    - 4.6.3 أشكال ملموسة:
  - 4.7 ملكيات البلدية وملكية النقابات ومنظمات المجتمع المدني.
  - 4.8 ملكية الدولة سواء ملكية كاملة أو شراكة مع القطاع الخاص الفردي أو الجماعي.
- 5 سياسة الأجور والرواتب وحصتها من الدخل،
- 6 حزمة سياسات مؤثرة في توزيع الدخل وإعادته:
  - 6.1 دور الدولة الإداري والاقتصادي
  - 6.2 أهم السياسات القطاعية المؤثرة في توزيع الدخل ،
  - 6.2.1 سياسات الخزينة العامة بجانبها الإيراد والإنفاق

"توسيع قاعدة توزيع الدخل" محاضرة ألقاها سمير سعيان في ندوة الثلاثاء الاقتصادية في 19 شباط 2008

(6.2.2) السياسة الضريبية

(6.2.3) سياسات الأسعار ودعمها،

(6.2.4) سياسة التشغيل وسوق العمل،

(7) برامج الرعاية الاجتماعية للقطاع الخاص.

(8) خاتمة: فاعلية المجتمع ومبادرات الناس.

## مقدمة:

هذه الورقة غير مكتملة، ليس لضيق الوقت، فأنا أهتم بهذه المسألة منذ مدة غير قصيرة، ولكن لأنها لن تكتمل بدون مشاركة وبدون تجارب عملية تتحقق. وأردت هنا أن أثير هذه المسألة لتلقى اهتماماً أكبر، لأننا نشاهد العدالة الاجتماعية تتدهور، وهي مهددة بمزيد من التدهور.

### 1- تحديد المشكلة وتحديد موضوع هذه الورقة: هذا العنوان اليوم لعدة أسباب:

1.1 في كل عملية إنتاج اجتماعي وجهان، الوجه الأول هو عملية إنتاج الدخل/ الناتج، والوجه الثاني هو عملية توزيع الدخل/ الناتج، وتحقيق التنمية يتطلب توسيع القاعدتين، قاعدة إنتاج الدخل، وقاعدة توزيع الدخل. في السابق ومنذ الستينات، تركزت السياسة السورية على قاعدة توزيع الدخل، فقطعت النصف الأعلى للهرم عندما وجهت إجراءات الستينات ضد الرأسمال والإقطاع ووسعت نصفه الأدنى، ولكن لأسباب عديدة، بعضها له علاقة بطبيعة السيطرة الرأسمالية على العالم، وبعضها له علاقة بالصراعات الإقليمية وعدوان إسرائيل المستمر، وبعضها له علاقة بطبيعة السيطرة الإدارية الداخلية وضعف مؤسساتها، فلم يستطع هذا النموذج توسيع قاعدة إنتاج الدخل، فبقيت معدلات النمو متواضعة، وبقيت هيكلية الاقتصاد ضعيفة، يضاف إلى ذلك العيوب الكبيرة التي شابته التطبيق؛ فاغتنى الكثيرون تحت غطاء احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهربوا أموالهم للخارج. وبالنتيجة، ورغم بعض النتائج التي تحققت، فلم تحسن مستويات الحياة على النحو الممكن، إذ تحمل سوريا إمكانات أكبر. وبغض النظر عن تقييم النمط الذي طبق في سورية منذ الستينات لإقامة نمط من العدالة وأين نجح وأين لم ينجح، فهو اليوم غير قابل للتطبيق، فالاتحاد السوفيتي انهار والمعسكر الاشتراكي انهار والصين تعود لتطبيق نظام رأسمالي بقيادة حزبيها الشيوعي. وليس الحل بإعادة التجربة السوفيتية أو تجارب الدول الاشتراكية وتجارب بلدان العالم الثالث المماثلة لتجربة سورية، فالتاريخ لا يعيد نفسه، ولكن يمكن التعلم منها كتجارب ذات أهمية لماذا قامت ولماذا فشلت.

1.2 اليوم نتجه سورية نحو اقتصاد السوق، وتقوم بتطبيق سياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى توسيع قاعدة إنتاج الدخل، وتطبق سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمار ورفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف ورفع كفاءة الإدارة على مستوى الإدارة الحكومية ومستوى إدارة الشركات. وتطبق سياسات انفتاحية في التجارة الداخلية والخارجية وسياسة الاستثمار والسياسة الضريبية والسياسة النقدية وغيرها. وبدون تقييم عملية الإصلاح التي تتم وإجراءاتها، فإن ما يسمها هو غياب جانب توسيع قاعدة توزيع الدخل، وكأن سوريا ستنتقل من التطرف إلى التطرف، واقتصاد السوق له نماذج وموديلات عديدة، ونموذجه الليبرالي الذي يطبق عملياً في سوريا هو أكثر نماذج اقتصاد السوق افتقاراً لعدالة توزيع الدخل، لأنه يؤدي بالضرورة لاستقطاب الثروة في أيدي قليلة على حساب معظم أفراد المجتمع، أي على حساب الناس. وفي التطبيق العملي لا يوجد في سورية اليوم أي برنامج حكومي مكتوب للإصلاح الاقتصادي معن شامل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويتم اتخاذ قرارات الخطوات الاقتصادية انتقائياً وفقاً للمجريات اليومية وضغوط القطاع الخاص، ويلاحظ بوضوح أن هذه الخطوات منتقاة من النموذج الليبرالي لاقتصاد السوق، فسورية اليوم تبدو أكثر إخلاصاً لمبادئ السيدين فريدمان و فون هايك وإجماع واشنطن. وبالتالي فإن العدالة الاجتماعية في سوريا مهددة بتدهور أكثر، وليس للناس أو للدولة السورية مصلحة في ذلك.

1.3 إن تحقيق تنمية متوازنة يتطلب ثلاث قواعد ذهبية: الأولى توسيع قاعدة إنتاج الدخل، والثانية توسيع قاعدة توزيع الدخل، والثالثة التوازن بين القاعدتين، فلا تطغى إحداها على الأخرى. ونركز على موضوع التوزيع لأننا ننشد العدالة

الاجتماعية دائماً، فإذا كان أصحاب الملكيات والثروات الكبيرة مهتمين بالتنمية وزيادة الاستثمار والإنتاج أولاً وأخيراً، على النحو الذي يحررهم من أي التزام (امتيازات مبالغ بها بدون واجبات)، فإن الغالبية العظمى من المشتغلين والناس في أي مجتمع لهم مصلحة في توسيع قاعدة إنتاج الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن لهم مصلحة أيضاً، بل وربما أكثر، بأن يكون لهم حصة في التنمية وأن تعود منافع التنمية عليهم، وأن يتم توزيع الدخل الناتج عن عملية الإنتاج بشكل أكثر عدالة وأقل لا عدالة، ونصيغها على هذا النحو لأن العدالة كلمة بسيطة وواضحة ولكنها في التطبيق معقدة وصعبة، وهي نسبية بمعنى اختلاف وجهات النظر حول ما هو عادل وما هو غير عادل. وحتى في البلدان المتقدمة اليوم تتم مراقبة مستمرة لتوزيع الدخل بين طبقات المجتمع وفئاته وشرائحه، لمعرفة كيف ينتج الدخل وكيف يوزع ووفق أية أسس وقواعد وكيف تتحرك فئات المجتمع صعوداً وهبوطاً، خاصة وأن تمركز الثروة خلال العقدين الأخيرين يزداد. إن توزيع الدخل هو واحد من أهم موضوعات الاقتصاد السياسي في أي مجتمع وفي أي عصر. فهدف العدالة الاجتماعية لم ولن ينهار. فانهيار التجارب لم ولن يوقف الناس عن الحلم بالعدالة الاجتماعية والعمل من أجلها. فتاريخ البشرية هو تاريخ من البحث عن مجتمعات أكثر عدالة، وسيستمر بحث الناس عن أشكال مناسبة جديدة للعدالة، فهذا البحث مستمر منذ ظهور الملكية الخاصة والدولة وانقسام المجتمعات إلى طبقات اجتماعية وفئات متفاوتة كثيراً بدخولها وبالتالي بمكانتها وبدورها.

**1.4) موضوع هذه الورقة هو: مناقشة سياسات توسيع قاعدة توزيع الدخل، سياسات وآليات محددة ملموسة قابلة للتطبيق لا تتعارض مع قواعد اقتصاد السوق** التي تقوم على حق الملكية الخاصة بدون قيود، وحرية المبادرة الخاصة والدخول والخروج إلى السوق الخ. وبالمناسبة، فالاقتصاد السوق له أسس شبه مشتركة عريضة، ولكن له نماذج وموديلات كثيرة ومتعددة ربما بتعدد دول الأرض، فأى منها ستختار سوريا. الدولة السورية قررت التوجه نحو ما يسمى "اقتصاد السوق الاجتماعي" وهو النموذج الأوروبي الغربي من اقتصاد السوق الرأسمالي، والذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية؛ ولكن الحكومة لم تقل لنا ما هو محتوى ومضمون اقتصاد السوق الاجتماعي وما هي سياسات العمل والتشغيل والتوظيف فيه، وما هي السياسة الاستثمارية وما هي السياسة المالية والسياسة النقدية وما هي السياسة الضريبية وما هي السياسة الصناعية والسياسة الحمائية الانفتاحية وما هي شبكة الضمان الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي وما هي أنوار اللاعبيين: دولة، وقطاع خاص كبير، وقطاع خاص صغير، الخ. وهنا نود تصحيح خطأ شائع حول مفهوم "قطاع الأعمال" فهو لا يقتصر على قطاع الأعمال الكبير والملكيات الخاصة الكبيرة بل هو كل من يمارس الأعمال، ويمكن أن يكون قطاعاً تعاونياً، أو قطاعاً عائلياً صغيراً أو كبيراً، أو قطاعاً مملوكاً من الحكومة أو البلديات أو النقابات أو أي شكل آخر من الملكية.

**1.5) المطلوب ليس العودة لسياسات الاقتصاد الحكومي المركزي، فهذا غير قابل للإرجاع، ولكن يوجد الكثير من السياسات والإجراءات المنبثقة من اقتصاد السوق ذاته ولا تتعارض مع قواعده، ولكنها تحقق المزيد من العدالة الاجتماعية وتوسيع قاعدة توزيع الدخل وتمنع استقطاب الثروة والمجتمع بين حلقين: الأولي صغيرة جداً وغنية جداً، والثانية واسعة جداً وفقيرة جداً، وإذا كان البعض لا يرى ضرراً في هذا الاستقطاب كونه يحقق مصلحته الخاصة، فإن الغالبية العظمى من السوريين وكذلك الدولة السورية ليس لها مصلحة فيه ولا ترغب بحدوثه.**

**1.6) الاختلاف الجوهرى بين السعي السابق لتحقيق العدالة وهذا التوجه القديم الجديد، هو أن الأول يعتمد على الدولة، بينما يعتمد الثاني على المجتمع والناس أنفسهم، ففي الموديل القديم أخذت الدولة بيدها تحقيق العدالة الاجتماعية، وقالت للناس "استريحوا ونحن نحقق العدالة لكم بالنيابة عنكم"، أما في السياسة القديمة -الجديدة فإن الناس يجب يبادروا للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية المهتدة، وذلك عبر رافعتين:**

➤ الأولى أن يبادروا بأنفسهم لفرض سياسات تحقق توسيع قاعدة توزيع الدخل وتوسيع قاعدة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وأن يقيموا مؤسسات مملوكة إجتماعياً ومباشرة من قبل الناس أنفسهم، وهذا ما سنتحدث عنه وما سنبينه بأمثله أدناه.

➤ أن يمارسوا ضغطاً على الدولة مقابلاً لضغط قطاع الأعمال الكبير كي تلعب الدولة دوراً متوازناً ولتخلق بنية تشريعية وتنظيمية تتيح للملكية الخاصة الجماعية أن تلعب دوراً متزايداً وسنشرح فهماً لذلك.

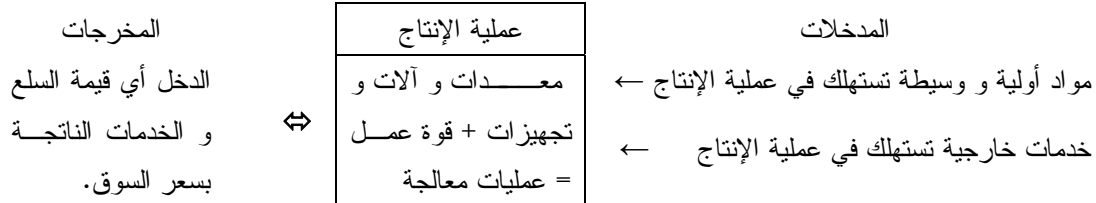
## 2: سننطلق من عملية الدخل الوطني:

### 2.1 سنذكر بالمبادئ البسيطة للعلاقة بين إنتاج الدخل وتوزيع الدخل.

➤ فمن المعروف أن عملية الإنتاج الإجتماعي تملك جانبين:

- الجانب الأول: هو عملية إنتاج الدخل/ الناتج
- والجانب الثاني: هو عملية توزيع الدخل والاستحواز على جزء منه ليشكل دخل المالكين ودخل المشتغلين ودخل الخزينة العامة.

و يظهر المخطط البسيط التالي عملية الإنتاج و توزيع قيمة الإنتاج و القيمة المضافة:



➤ إن الدخل هو القيمة المضافة الجديدة المخلوقة من خلال عملية العمل. والقيمة المضافة هي الفارق بين قيمة الإنتاج بسعر السوق مطروحاً منه قيمة المواد والخدمات المستهلكة وقيمة اهتلاكات الأصول الثابتة. والقيم المضافة على مستوى المنشآت تشكل القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني، وهي بالتالي تشكل الناتج المحلي الإجمالي "GDP".

يمثل المخطط التالي آلية مبسطة لتوزيع قيمة الإنتاج والناتج:

العائد الذي يحصل عليه	العامل المساهم في عملية الإنتاج
<b>قيمة الإنتاج الناجمة عن عملية الإنتاج</b>	
تخصم قيمة اهتلاكها بحسب نظام محاسبي محدد	الأصول الثابتة
تخصم قيمتها الفعلية	المواد الأولية المستهلكة في عملية الإنتاج
تخصم بقيمتها الفعلية	الخدمات من الغير المستخدمة في عملية الإنتاج
<b>(تقاسم القيمة المضافة) الناتج أو القيمة المضافة ويوزع على النحو التالي:</b>	
أجور وتعويضات	حصة قوة العمل /المشتغلين ←
أرباح بأشكالها المختلفة: ملكيات صغيرة و متوسطة و كبيرة	حصة الملكية ←
ضرائب مختلفة تفرضها الدولة	حصة الدولة ←

### 2.2 العوامل المحددة لتقاسم القيمة المضافة:

إن ما يؤثر في تقاسم القيمة المضافة/الدخل وفي تحديد الحصة الثلاث فيها هما أمران اثنان:

**الأول: ضيق أو اتساع قاعدة توزيع الدخل،** بما يحدد النسبة التي يحصل عليها كل طرف من الأطراف الثلاثة، رب العمل والمشتغل والدولة، وبالتالي فإن زيادة نسبة أي طرف ستؤدي إلى نقصان نسبة الطرف الآخر، لأن المجموع دائماً هو 100%. وبالتالي تتحدد الحصص بحسب توازن القوى في المجتمع، فحين تكون النقابات قوية و تستطيع رفع الأجور و الرواتب، أو عندما تكون معدلات التشغيل مرتفعة و البطالة منخفضة و لا يتوافر عرض كبير من قوة العمل فترتفع الأجور، حينها ستكون حصة المشتغلين أكبر. والعكس صحيح، أي عندما تكون النقابات ضعيفة و إمكانيات التظاهر والاحتجاج العمالي مقيدة، و عندما تكون معدلات البطالة مرتفعة فإن نسبة الأجور تنخفض بما يعني ذلك ارتفاع حصة الأرباح. أما حصة الحكومة فتخضع أيضاً لعدد من العوامل، فالطبقة الحاكمة تحتاج لدولة تدير المجتمع بالنيابة عنها، وهي تحتاج لموارد للقيام بواجباتها، وتخضع هذه الواجبات لضغوط كثيرة أحياناً فتوسع مهامها باتجاهات اجتماعية تتطلب عادة اقتطاعاً أوسع من القيمة المضافة على شكل ضرائب. فتحدد بحسب معدلات الرسوم و الضرائب التي تحصل عليها. إن زيادة أو نقصان أي حصة من الحصص الثلاث سيكون ضد أو لصالح إحدى أو كلتا الحصتين الآخرين.

**الثاني:** زيادة القيمة المطلقة للقيمة المضافة، أي **توسيع قاعدة إنتاج الدخل**، فحين يزداد الإنتاج و يتوسع، و خاصة حين ترتفع الإنتاجية فإن القيمة المضافة على مستوى المنشأة و على المستوى الوطني سترتفع، و حينها سترتداد القيم المطلقة لحصص الأطراف الثلاثة حتى لو بقيت نسب التقاسم دون تغيير و هذا ما يعبر عنه بتكبير الكعكة. ولكن حتى تعبير الكعكة لن يعود دائماً بالفائدة على المشتغلين، لأن الشركات تنقل أعمالها إلى الخارج، حيث يوجد متبارون يقدموا المزيد من المناخ المناسب لصالح رأس مال يربح بدون التزامات تذكر، مما يضغط على نقابات العمال و المشتغلين للقبول بأجور أدنى بل متدمية. ففي ألمانيا نفسها معقل اقتصاد السوق الاجتماعي ازداد دخل الشريحة الأكثر ثراءً عام 2006 قياساً بعام 1992 بنسبة 31% بينما انخفض متوسط دخل الـ 10% الأدنى دخلاً لنفس الفترة بنسبة 13%. وفي ألمانيا يعيش اليوم 2.5 مليون طفل في أسر فقيرة تحصل على أقل من نصف وسطي الدخل الألماني.

و بالتالي إذا كان من المهم تحقيق معدلات نمو مرتفعة و تضخم منخفض و استقرار نقدي و مالي و فائض في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و ارتفاع الإنتاجية و تطور تكنولوجي... إلخ، فمن المهم أيضاً و بنفس المقدار أن تكون نسب تقاسم القيمة المضافة عادلة بين قوة العمل و بين الأرباح، ويشكل هذا الجانب أحد مكونات، و لكن ليس كل مكونات، اقتصاد السوق الاجتماعي.

### 2.3 صورة عن هيكل توزيع الناتج المحلي الإجمالي في سورية 2006<sup>2</sup>.

للأسف أنه لا يتوفر الكثير عن هيكل توزيع الناتج وتوزيع الدخل في سورية، ولا يتوفر دراسات عن حصة الفئات الاجتماعية الخمس أو العشر من الدخل والثروة، بحسب ما نراه في غالبية بلدان العالم اليوم، وقد حاولنا هنا بما توفر لنا من مصادر معلومات أن نقدم الصورة التي توفرت:

الفئة	فرضيات 2006	القيمة مليار ل.س 2006	نسبة مئوية
			%

<sup>2</sup> المصدر: نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري العدد الأول الإصدار الأول تشرين ثاني 2007 مشروع التحديث والتطوير المؤسسي ISMF  
 قام بالتقدير الخبيران أزد. جيرارد دوشيبين ود. أسامة نجوم، وقد أضاف المؤلف للجدول معلومات مستقاة من نفس التقرير من أجل الوضوح.

19.8%	341.9	بلغ عدد المشتغلين نحو 2.7 مليون مشتغل لدى الدولة والقطاع الخاص ويشكلوا 55.4% من قوة العمل وسطي الأجر الشهري 8693 ل.س	أجور وتعويضات العاملين بأجر
32.3%	557.2	ويجمع بين قوة عمل المشتغل مع مساهمة ملكية صغيرة أي يجمع بين الربح والأجور مثل من يعمل في أرضه أو يملك حانوتاً أو مشغلاً أو أية ملكية صغيرة.	إجمالي الدخل المختلط ويشمل:
2.1%	36.2	عدد العاملين في الزراعة 972807 مشتغل وأن 10% من الإنتاج الزراعي هو استهلاك ذاتي وأن كل مشتغل فيه انتج نحو 475 ل.س لاستهلاكه الذاتي	-الاستهلاك الذاتي الزراعي
8.1%	139.1	تقدر إنفاق السكان على الإيجارات بمل فيها الإيجارات الضمنية 111 مليار ل.س. ويوجد نحو 3 مليون مسكن بمتوسط 43.7 ألف ل.س/سنة	إيجارات البيوت بما فيها الضمنية
22.1%	381.9	يقدر عدد المشغلين لحسابهم نحو 1.3 مليون ودخل المشتغل لحسابه في السنة 250 ألف/سنة	المنشآت الصغيرة
57.7%	995.8	للشركات وأرباب العمل	إجمالي فائض التشغيل ويشمل:
22.4%	386.2	إجمالي الانتاج 23.3 مليون طن بسعر 60 \$ وكلفة 5 \$ أي فائض ريع 55 \$	الريع المتعلق بالنفط
4.9%	84.1	ويشمل البنوك وتأمين 90 مليار - الأجور والمشتريات 5.9 مليار	إجمالي فائض قطاع التمويل
30.5%	525.5	القطاع المنظم الخاص يعمل فيه نحو 1589412 مشتغل، وأن ربحية المنشأة الخاصة المحققة من كل مشغل هي 330 ألف ل.س / السنة تذهب في معظمها للشركات العائلية بنسبة 80% أو أكثر	إجمالي ربح المشآت النموذجية
9.9-	170 -	الضرائب 130 مليار ل س، مطروحاً منها الإعانات المقدرة ب 300 مليار ل س	الضرائب الصافية على الإنتاج والاستيراد
100	1724.9		مجموع الناتج المحلي الإجمالي المحسوب

"توسيع قاعدة توزيع الدخل" محاضرة ألقاها سمير سعيان في ندوة الثلاثاء الاقتصادية في 19 شباط 2008

النتائج المحلي الإجمالي	محول إلى دولار أمريكي بسعر 50 ل.س	34.5
نصيب الفرد من الناتج	للدولار (مليار \$)	\$ 1916

2.4) الصورة الثانية المكتملة هي توزيع قوة العمل السورية بين من يعمل بأجر ومن يعمل بدون أجر<sup>3</sup>:

النسبة المئوية من مجموع المشتغلين	العدد الكلي للمشتغلين 2006	الجهة
55.4%	2688171	يعمل بأجر: - لدى الحكومة: 1355763 مشتغل = 27.9% - لدى القطاع الخاص 1332408 مشتغل = 27.4%
25.9%	1252095	يعمل لحسابه
9.5%	459952	صاحب عمل
8.7%	424631	يعمل لدى العائلة بدون أجر
0.33%	16545	يعمل لدى الغير بدون اجر
0.4%	18554	يعمل في القطاع التعاوني
100%	48559948	إجمالي المشتغلين

2.5) من قراءة الجدولين السابقين تظهر النتائج الأولية التقريبية التالية:

✚ يبلغ المشتغلون بأجر أكثر من 55% ويحصلوا على أقل من 20% من الدخل الوطني، وتشمل المشتغلين لدى القطاعين العام والخاص.

✚ يبلغ عدد من يعملوا لحسابهم في القطاع الصغير والصغير جداً أكثر من 25% ويحصلوا على 22% من الدخل الوطني وتشمل هذه الفئة العاملين في الزراعة أو المهنيين الذين يعملوا لحسابهم أو أصحاب الحوانيت ومن شابههم ممن هم ليسوا رجال أعمال يشغلون الآخرين.

✚ يبلغ عدد أرباب العمل نحو 9.5% من المشتغلين بينما تبلغ حصتهم نحو 30.5% من الدخل الوطني.

✚ لا تعكس هذه الأرقام حصص النخب الضيقة جداً والغنية جداً من الدخل، ولا يتوفر لدينا معلومات لتحليل أكثر عمقاً بحيث نعرف كم نسبتها وكم تحصل من الدخل لنرى تركز الثروة ونتعرف على صورة العدالة الاجتماعية بصورة واقعية.

✚ وحتى في هذا المستوى يظهر التوزيع غير العادل للدخل، ولا يتوفر لنا صور سابقة للمقارنة ومعرفة الاتجاه هل هو تحسن أو تدهور العدالة الاجتماعية في سوريا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي.

✚ يظهر أن القطاع الصغير واسع جداً أي الفئات المتوسطة ما زالت واسعة وهي مؤشر إيجابي لصورة العدالة.

**3: موضوع هذه الورقة وغايتها:**

موضوع هذه الورقة هو طرح مجموعة من الأفكار والمبادئ والسياسات التي تحقق:

<sup>3</sup> مستخرج من قبلنا من المجموعة الإحصائية 2007

(أ) **توسيع قاعدة توزيع الدخل في سوريا** بما يحقق توزيع أكثر عدالة للدخل الوطني بين فئات المجتمع وأفراده وبما يضمن عدالة اجتماعية أعلى ويحقق مشاركة فعلية للجميع، وخلق فعلي للمجتمع التشاركي.

(ب) أن تتوافق هذه السياسات والمبادئ والأفكار مع المبادئ العريضة لاقتصاد السوق القائم على حرية العرض والطلب وحرية الملكية الخاصة وحرية ممارسة الأعمال وحرية الدخول إلى السوق والخروج منه وحرية المبادرة الاقتصادية وحرية المنافسة وغيرها من مبادئ عريضة.

سنقسم السياسات إلى أربع مجموعات هي التالية:

- 1) المجموعة الأولى هي سياسات تتعلق بالملكية وأشكال ملكية وسائل الإنتاج وأنماطها وحصصها من الدخل،
- 2) المجموعة الثانية: تتعلق بسياسة الأجور والرواتب وحصص المشتغلين من الدخل،
- 3) المجموعة الثالثة تتعلق بحزمة سياسات مؤثرة في توزيع الدخل وإعادة توزيعه (مثل: 1) دور الدولة الإداري والاقتصادي، 2) أهم السياسات القطاعية المؤثرة في توزيع الدخل، 3) سياسات الخزينة العامة بجانبها الإيراد والإنفاق، 4) السياسة الضريبية، 5) سياسات الأسعار ودعمها، 6) سياسة التشغيل وسوق العمل،
- 4) المجموعة الرابعة: برامج الرعاية الاجتماعية للقطاع الخاص.

#### **4: توسيع قاعدة الملكية كأساس لتوسيع قاعدة توزيع الدخل:**

##### **4.1 دور الملكية في توزيع الدخل:**

**4.1.1** بحكم أن غالبية الدخل/ الناتج المحلي/ القيمة المضافة، توزع على أساس الملكية، ملكية وسائل الإنتاج، أي (يقدر ما تملك سيكون لك حصة من الدخل)، فإن توسيع قاعدة الملكية (أي زيادة عدد المالكين) هي الأساس الأهم في **توسيع قاعدة توزيع الدخل**، أي كلما توسعت قاعدة الملكية وازداد عدد المالكين، كلما توسعت قاعدة توزيع الدخل. وبالتالي سنعالج هذه المسألة بشيء من التوسع بقدر ما تسمح به هذه الورقة. إن **شكل توزيع ملكية وسائل الإنتاج في المجتمع تحدد شكل توزيع الدخل وحصص كل فرد وكل فئة من الدخل**. من هنا يأتي تركيزنا على **توسيع قاعدة الملكية وتوسيع قاعدة المالكين**، سواء ملكية خاصة فردية أم ملكية خاصة تعاونية جماعية مشتركة. إضافة لذلك تكتسب الملكية وشكل قاعدتها وهيكلها دوراً هاماً في مجمل البنية الاجتماعية والسياسية في المجتمع، فمن يملك يكون له دخل أكبر، وقدرة أكبر على التأثير الاجتماعي والسياسي. إن الدور الاقتصادي والمالي يجتمع في النهاية في يد واحدة مع الدور السياسي والاجتماعي، حتى لو انفصلا لبعض الوقت. إن الجوهر في **توسيع قاعدة الملكية وتوسيع قاعدة المالكين يجب أن يتم عبر استخدام آليات السوق وبما لا يتعارض معها**، وليس عبر ملكية الدولة وسيطرتها على الفائض. وهذا النمط من التوزيع مع **قاعدة ملكية عريضة لوسائل الإنتاج** يتيح نمو الإنتاجية من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

##### **4.1.2 تعريف الملكية:**

سنمر مروراً سريعاً على بعض الأفكار، وأبسط تعريف للملكية هو "حق التصرف"، فمن يملك يحق له التصرف بموضوع ملكيته، أي استخدامه أو استثماره بنفسه أو تأجيره أو أو توريثه أو وهبه لمن يشاء وربما إتلافه. وهذه الأخيرة عليها نقاش، بل إن حق التصرف نفسه هو موضوع لنقاش فيما لو كان حقاً مطلقاً أم مقيداً بما لا يتعارض ومصالح الجماعة والمجتمع. وقد تراوحت الآراء بين تقديس حق الملكية بحيث لا يجوز مسه (المدارس الليبرالية)، وبين مصادرة شاملة للملكية من قبل الدولة (النموذج السوفيتي) وبين النظريات الفاشية التي تضع قيود على حق التصرف بالملكية ولا تعده حقاً مطلقاً. ولكن في الممارسة العملية اليوم فإن الملكية ليست حقاً مطلقاً مقدساً، بل هي وظيفة اجتماعية، ويجب أن

ينظر إليها على هذا الأساس، وفي أكثر دول العالم تقدسياً لحق الملكية يجوز نزاعها للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل (بالمناسبة الحكومة السورية تنزع هذا الحق لقاء تعويض غير عادل ومجحف دائماً). النظرة التي تعطي أهمية أكبر للملكية كوظيفة فإنها تفرض قيوداً على استخدامها (قيود على ترك الأرض دون استثمار، قيود على الامتناع عن تسيير مرافق النقل، قيود على الاحتكار، قيود على الاحتكار والمضاربة الخ). مثلاً يضمن القانون الأساسي الألماني في المادة 14 الملكية الخاصة، وفي نفس الوقت يشترط أيضاً أن يخدم استعمالها الصالح العام (المجتمع).  
لقد سار تطور البشرية باتجاه تقديس الملكية الخاصة وحولها من أداة إلى غاية امتلكت الإنسان ذاته، وأصبح السائد هو أن قيمة الإنسان الاجتماعية تحدد وإلى حد بعيد من خلال ما يملك. لذا أصبحت في معظم الأحيان مصدراً للشروع، وقد قامت محاولات كثيرة في التاريخ لإعادة التوازن بين الفرد والمجتمع من خلال تجريب أشكال اجتماعية أخرى للملكية، ولكنها فشلت جميعها حتى الآن، وكان الفشل المدوي الأخير للتجربة السوفيتية التي اختارها النموذج الاحتكاري لملكية الدولة.

**4.1.3) نشأة الملكية:** وتنشأ الملكية وتنمو اليوم عبر طرق مختلفة، فقد تأتي عن طريق الإرث، أو الشراء من الغير بمال يملكه الفرد أو المنشأة، أو أن ينتج الفرد موضوع ملكيته بنفسه، كأن يقطع الخشب ويصنع باباً أو أن يقوم بكتابة رواية أو اختراع اختراعاً، أو أن ينمي ماله من خلال عمل ما أو استثمار ما، أو عن طريق الاستيلاء ووضع اليد. ومن الأشكال الشهيرة في التاريخ ما يسمى "بحق الفتح" والإقطاع الذي يقطع الحاكم لقواد جيشه وحاشيته ومن يخدمه أو يقدم له الرشى، مثلاً من المعروف أن غالبية عائلات سورية المالكة سابقاً للأراضي هي في الأساس عائلات غير سورية وتعود في أصولها لقيادة الانكشارية أو الباشوات الأتراك أو كبار موظفي الدولة التركية، واليوم كثيراً ما يكون مصدر الثروة الفساد والمال الفاسد، وأشكال الفساد اليوم أكثر من أن تعد وهي رائجة عبر العالم، لذا تزوج أيضاً صناعة غسيل الأموال، وسرعان ما تتحول الأموال الفاسدة إلى أموال شرعية. وعبر التاريخ أمثلة كثيرة، فالرأسمالية الفرنسية هبطت من أكمال الثورة الفرنسية، وعائلة مورغان الأمريكية الشهيرة تعود للقراصن الشهير مورغان، واليوم لدينا في كل بلد الكثير من عائلات مورغان وأفرادها. وثمة خلاقات كثيرة نشأت عبر التاريخ حول الملكية ونشأتها ودورها في العملية الاقتصادية والاجتماعية، وطالما أثير الجدل حول طبيعة العلاقة بين الشخص المالك والمادة موضوع الملكية، هل هي علاقة بين الشخص وبين المادة موضوع الملكية أم هي علاقة اجتماعية تقوم بين البشر ولكن موضوعها الأشياء وتمر عبرها؟ ولن ندخل في هذا الجدل الآن، فهو ليس موضوع بحثنا، ولكن نذكر بأن **الإنسان يولد بدون ملكية ويذهب بدون ملكية**، والملكية لا تنشأ بدون إنسان آخر يقيم علاقة ما مع المالك حول موضوع الملكية بأن يرغب بشرائه منه أو يحتاج لشراء منتجه منه أو يرغب باستنجاهه أو حتى قبوله كهبة، فمن يعيش في جزيرة لوحدة لن تكون الجزيرة ملكه بالمعنى الذي نفهمه، رغم أنها هي المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه، ولا يمر في ذهنه تلك الحسابات المالية التي تمر بذهن أي مالك لأي شيء حول قيمة هذا الشيء في السوق وهل ترتفع أم تنخفض وكم يدر عليه وغيرها. المهم أن الملكية علاقة حقوقية اجتماعية نشأت وتوجد في إطار اجتماعي.

**4.1.4) وموضوع الملكية:** الذي نقصده في بحثنا متعدد، فقد يكون مادياً كأصل ثابت كالمسكن والبناء التجاري أو الأرض أو آلة أو سيارة أو غيرها؛ أو كمادة للمتاجرة بها بغض النظر عن طبيعتها؛ وقد يكون فكرياً وهذا النمط الجديد يتسع كثيراً هذه الأيام وتتعدد أشكاله، فقد يكون براءة اكتشاف أو براءة اختراع، وقد يكون علامة تجارية أو صناعية، وقد يكون مؤلفاً علمياً أو اقتصادياً أو فنياً وقد يكون السمعة التجارية للشركة، وقد يكون قاعدة المعلومات التي يملكها الشخص أو الشركة وغيرها الكثير، وفي السابق كان الإنسان نفسه موضوعاً للملكية.

#### 4.2) أنماط الملكية وأشكالها وحصصها في اقتصاد السوق الاجتماعي:

منعاً لأي لبس أو سوء فهم، فإن جوهر الفكرة هنا ليست منع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو وضع قيود عليها، فهي جزء من هيكل الملكية في اقتصاد السوق، والمبدأ هو استيعاب كافة أشكال الملكية وعدم وضعها في تضاد يؤدي إلى التصادم والإقصاء القسري لأي شكل، ملكية خاصة كبيرة أم صغيرة أو ملكية جماعية أو ملكية دولة، على أن تعد الملكية مسؤولية اجتماعية وليست محض مسألة شخصية فردية، حيث سيكون لجميع أشكال الملكية أدوارها المتكاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كل هذا ضمن اقتصاد السوق القائم على العرض والطلب والتخطيط الاقتصادي التأشير، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي والدخول إلى السوق وتعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار، واستكمال البنية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لاقتصاد السوق. ويمكن لهذه الأشكال للملكية أن تتنافس لإثبات جدارتها وبالتالي حجم مساهمتها ومساحتها في ساحات الاقتصاد والمجتمع، وبالتالي لا يصبح معنى للسؤال حول المفاضلة الإردوية بين أشكال الملكية. وتصبح سياسات التأميم والمصادرة والتضييق على رأس المال الخاص، وإقامة اقتصاد شمولي دولتي، سياسات عفا عليها الزمن، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يصبح العداء لملكية الدولة أو الملكية العامة أو الملكية المجتمعية، والدعوات للخصخصة كطريق وحيد لمعالجة مشاكل القطاع الاقتصادي الحكومي تصبح هي أيضاً سياسات عفا عليها الزمن، وهنا نعتقد أن الانتقال من تطرف يساري إلى تطرف يميني أمر لا يقل ضرراً عن الأول.

إن مفهوم "الملكية الخاصة" لا تعني فقط أن يملك فرد واحد أو عائلة أو عدد قليل من الأفراد شركة كبيرة أو أصولاً كثيرة، بل تعني أيضاً أن الملكية الخاصة يمكن أن تعني إشتراك عدد أكبر أو كبير وربما كبير جداً في موضوع ملكية محدد، فهذه أيضاً ملكية خاصة جماعية. لذا سنذكر هنا الأشكال القابلة للحياة والتنافس في السوق، والتي يجب أن تنظمها البنية التشريعية والمؤسسية السائدة. وبالتالي فإن هيكل الملكية في اقتصاد السوق يشمل (1) الملكية الخاصة الفردية، (2) الملكية الصغيرة والمتوسطة بالمقاييس السورية، (3) الملكية الجماعية أو الاجتماعية ولها أشكال متعددة (أ) التعاونية (ب) المساهمة (ج) الملكيات الصغيرة (د) ملكيات البلدية (هـ) ملكية النقابات (و) ملكية الجمعيات (ز) ملكية الدولة سواء ملكية كاملة أو شراكة مع القطاع الخاص الفردي أو الجماعي.

وقبل أن نستعرض أشكال الملكية وإعطاء أمثلة عملية، سنأخذ في البداية فكرة حول منشآت القطاع الخاص حسب تعداد 2004. فلقد بين تعداد عام 2004 أنه يوجد في سورية نحو 600 ألف منشأة ربحية وغير ربحية تتوزع على النحو التالي<sup>4</sup>:

المجموع	نوع الملكية						
	عام وحكومي	خاص فردي	خاص شركة	تعاوني	مشترك	نقابات أو منظمات	هيئات بلا ربح
600993	45627	529121	24850	647	84	434	230

أي أن القطاع الفردي هو المسيطر من حيث العدد، ولكنه ليس من حيث الفاعلية الاقتصادية. أما منشآت القطاع الخاص

بحسب العاملين فيها فإنها تتوزع على النحو التالي:

الفئة بحسب	1	2-4	5-9	10-19	20-49	+50	منشآت	المجموع

<sup>4</sup> المصدر نشرة المكتب المركزي للإحصاء حول نتائج تعداد المنشآت لعام 2004

عدد المشتغلين	عدد المنشآت	346134	158880	16604	2568	723	207	28855	قيـد التجهيز	553971
------------------	----------------	--------	--------	-------	------	-----	-----	-------	-----------------	--------

ومن نظرة أولى لهذا التعداد يظهر أنه لا يعبر عن الواقع، فعدد المنشآت التي تشغل عدد من المشتغلين غير دقيقة، والسبب معروف، وهو تقديم معطيات غير صحيحة عن عدد العاملين في المنشآت الخاصة. وبالتالي فإن تركيز الثروة أكبر مما توحي به هذه المعطيات.

**4.3) الملكية الخاصة الفردية الكبيرة:** سواء كانت منشأة يملكها فرد أو شركة عائلية أو شركة مساهمة يملكها عدد قليل من المساهمين. إن هذا الشكل هو الشكل السائد بل الطاعي اليوم في سوريا، وهو شكل سيبقى موجود وقائم وتفتح أمامه كافة مجالات الاستثمار ضمن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يقوم على العرض والطلب والتخطيط الاقتصادي التأثيري، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي والدخول الى السوق وتعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار. إن توسع هذا الشكل من الملكية وسيطرته مستقبلاً وخاصة عبر تراجع الأشكال الأخرى للملكية، بما فيها الملكية الصغيرة، إنما يعكس تمركز الملكية وتركزها في أيدي عدد قليل، ويهدد بالتالي باستقطاب الثروة. إن كافة الإجراءات التي اتخذت وتتخذ في سوريا تعزز هذا الشكل من الملكية بينما يغيب الاهتمام بأشكال الملكية الأخرى، وبالتالي لا يتحقق التوازن. ويجري هذا الأمر بدون قصد مسبق، ولكن بحكم قوة القطاع الكبير وقدرته على التأثير والوقوع تحت تأثير العولمة، ولأن الدولة لا تسعى على نحو مقصود وبشكل كان لتنمية الأشكال الأخرى من الملكية، وترك الأمر لحرية السوق سيؤدي حكماً للاحتكار والاستقطاب. وإن كان المطلوب هو الاستمرار بتسهيل نشاط القطاع الخاص الفردي بما فيه الكبير والكبير جداً، ولكن يوجد ضرورة لتعزيز الأشكال الأخرى لتحقيق مستوى أعلى من العدالة الاجتماعية وتحقيق توازن يجنب الاقتصاد والمجتمع السوريين نتائج سلبية. ولن نذكر أمثلة، إذ سيبقى المجال متاحاً أمام كافة أشكال الشركات القائمة حالياً، سواء شركات الأفراد أو شركات الأموال محدودة المسؤولية أم الشركات المساهمة المغلقة والمفتوحة، وهي أشكال أكثر من معروفة بسبب شيوعها.

#### **4.4) ملكية الشركات المساهمة التقليدية:**

بعد أن بدأ هذا الشكل من الشركات بالنمو في وقت مبكر في سوريا منذ تأسيس معمل الإسمنت مطع دمر في ثلاثينات القرن العشرين، فقد اتخذت معظم الشركات الكبرى التي تأسست في سوريا حتى الخمسينات من القرن العشرين شكل شركات مساهمة، وأتاحت لصغار المدخرين المساهمة بما ادخروه ليحققوا دخلاً إضافياً، ونشأ سوق بدائية لتبادل الأسهم كان يسمى سوق البورص. غير أن هذا الشكل توقف مع إجراءات التأميم عام 1960 التي قامت بها حكومة الوحدة، حيث اتخذت الشركات الجديدة شكل شركات عائلية أو شركات محدودة المسؤولية تضم عدداً قليلاً من الشركاء. فقط مع الإصلاحات الجديدة بدأت الشركات المساهمة تظهر و تطرح أسهمها للاكتتاب العام، وخاصة مع قيام المصارف الخاصة وشركات التأمين الخاصة وبدأت تتبعها شركات في قطاعات أخرى. وقد صدر القانون 61 لعام 2007 ليسهل تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة مغلقة تمهيداً لتحويلها إلى شركات مساهمة عامة تطرح جزءاً من أسهمها للاكتتاب العام، كما صدر قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 ثم تعديله بالقانون رقم 51 لعام 2006 بتخفيض ضرائب

الدخل لتكون بين إلى 14% وحتى 28%، وهي نسبة منخفضة بكل المقاييس. وستساهم السوق المالية التي طال انتظارها في الترويج لقيام هذا النوع من الشركات. إن قيامها يلعب أدواراً إيجابية مركبة، فهو يساهم في تأمين التمويل للشركات، ويساهم في توسيع قاعدة الملكية وزيادة عدد المالكين وبالتالي توسيع قاعدة توزيع الدخل.

غير أن الأهم من وجهة نظر توسيع قاعدة توزيع الدخل هو تشجيع "الشركات المساهمة التعاونية" وهذه تسمية نقترحها لشركات ربحية تقام وفق التشريعات السائدة حالياً، ولكن ينص عقد تأسيسها على أنه لا يجوز لأي مساهم فيها أن يملك نسبة تزيد عن واحد بالألف أو واحد بال عشرة آلاف أو واحد بالمائة ألف من الأسهم (بحسب حجم الشركة وقيمة رأسمالها) سواء على نحو معلن أو مستتر. لأن ملكية أي نسبة كبيرة ستنجح لمالكها أن يسيطر على الشركة ويتصرف بإدارتها. إن المزايا يجب أن تمنح لهذا النوع من الشركات، أكثر من المزايا التي تمنح للشركات المساهمة التي يحتكرها مستثمر كبير واحد أو بضعة مستثمرين.

### **مثال 1: الشركات المساهمة التعاونية: مشروع المشغل الثالث:**

يمكن أن نطرح مثلاً هاماً جذاباً عن الشركات المساهمة التعاونية غير الاحتكارية وهو شركة المشغل الثالث للهاتف المحمول أي الخليوي. ففي عام 2008 يستحق دخول مشغل جديد للهاتف المحمول/الخليوي إلى السوق السورية، ومن المعلوم أن صناعة الاتصالات هي من الصناعات المربحة جداً. ومن أجل توسيع قاعدة الملكية نعتقد أن من الضروري أن تبادر وزارة الاتصالات والتقانة لإنشاء شركة مساهمة كمشغل للهاتف النقال، تملك مؤسسة الاتصالات فيها 30% مثلاً بينما يملك عشرات آلاف من المواطنين بقية ال 70% من الأسهم، ملكيات متقاربة منعاً للاحتكار، كأن يوضع حد بأن لا يملك أي فرد عن واحد من أصل عشرة آلاف من رأسمال الشركة. ويمكن وضع نظام لإشراك كل من يشترك بخط هاتف مع هذه الشركة ببعض الأسهم فيها، ويمكن تضمين قيمة بعض الأسهم في الاشتراك وجعل هذا كله بخيار المشترك.

سيقوم البعض هذه الفكرة تحت حجج مختلفة مثل أن إدارة الشركة ستكون فاشلة وربما فاسدة، وقد تكون أمام هذه تحديات حقيقية قادمة، ولكن الحل ليس التخلي عن الفكرة بل البحث عن حلول. فهي شركة خاصة مساهمة عامة وليست شركة حكومية، وتنتخب إدارتها وفق الأسس المتعارف عليها في الشركات المساهمة وتخضع للرقابة والتقييم، وهذا الشكل واسع الانتشار في العالم ويعمل بكفاءة ونجاح في اقتصاديات السوق الحرة. وكما القطاع الخاص الكبير يمكن للشركة أن تستعين بخبراء أو بعقد مع أحد بيوت الخبرة للتدريب، أو تقوم بتلقيم الإدارة لشركة عالمية مختصة في إدارة شركات الهاتف. جميع هذه الخيارات وغيرها متاحة وهي كفيلة بتحقيق النجاح والأرباح التي ستوزع في النهاية على عشرات آلاف المساهمين. ومن جانبنا سنحتاج بأن من يدير شركات تشغيل الهاتف الخليوي الأخرى هم سوريون وليسوا من سكان القمر ومن يدير المصارف الخاصة الحديثة العهد في سورية هم سوريون مع بعض الاستعانة بخبرات عربية. مثلاً شركة MTN مشغل الخليوي الثاني يعمل لديها 1500 مشغل، منهم فقط 7 غير سوريين و1493 سوري. لقد بينت التجربة أن العمالة السورية قادرة على النقاط الخبرة بسرعة قياسية عندما توضع ضمن نظام عمل ومناخ عمل مناسبين. وهنا نورد أيضاً أن شركة MTN الأم التي اشترت شركة أربيا، المشغل الثاني في سوريا، هي شركة جنوب أفريقية وهي مملوكة من اتحاد نقابات العمال في جنوب أفريقيا.

إذا كان البعض يدعو للخصخصة فهذه خصخصة لأنها فتح احتكار الدولة أمام القطاع الخاص، ولكنها ليست للخصخصة التي يرغبها البعض ويعمل من أجلها، وهي استحوار رجل أعمال واحد أو بضعة رجال أعمال على مقدرات شركة تدر

أرباحاً بمليارات الليرات السورية سنوياً، بل شركة يملكها عشرات آلاف من المواطنين وتعود عليهم بالفائدة. هذا البديل هو الأجدى للبلاد والعباد.

في الواقع هذه ليست رسالة للسيد وزير الاتصالات والتقانة أو رسالة للحكومة بقدر ما هي رسالة للمواطن صاحب المصلحة في مثل هذه المشروعات، فالمواطن بحاجة لأن يكون مبادراً للدفاع عن مصالحه ومستوى معيشته ضمن التوجهات الانفتاحية الجديدة. لا أن يبقى يتأمل ساهماً، بينما يقرر الآخرون مصيره.

**مثال 2: شركة مساهمة للتوزيع تقيمها النقابات:** إذ يمكن للنقابات العمالية شراكة مع النقابات المهنية أن تبادر لإقامة شركة مساهمة تعاونية غير احتكارية لتوزيع كافة السلع الاستهلاكية من الغذاء والكساء والشراب وأدوات المنزل وغيرها، وأن تقيم سلاسل من محلات التوزيع الصغيرة والكبيرة في مختلف أنحاء سورية، وتشارك النقابات نفسها بجزء من رأسمالها، وأن تطرح الجزء الآخر على أعضائها للاكتتاب ويمكن طرح نسبة على الجمهور للاكتتاب. إن مثل هذه الشركة تملك مقومات نجاح أساسها هو عدد أعضائها والذي يقارب المليون ونصف، (زبائن في اليد) مما يؤمن لها سوقاً هامة لا تملكها أية شركة خاصة. ويمكن وربما من الضروري لهذه الشركة، أن تتعاقد مع شركة إدارة متخصصة، أو مع سلسلة مخازن عالمية لتضع لها نظاماً كاملاً للعمل والإدارة كي تضمن الأداء الكفاء الذي يجتذب الزبائن من بين الأعضاء أو من خارجهم.

**مثال 3:** شركة مستشفيات تشارك فيها نقابة الأطباء مع نقابة الصيادلة وربما نقابات أخرى لإقامة سلسلة من المستشفيات والمستوصفات في المدن والبلدات، وأن تطرح كشركة مساهمة تعاونية غير احتكارية، ويمكن الاتفاق مع شركة إدارة لضمان الأداء الكفاء الذي يجتذب الزبائن، بل يمكن الاتفاق مع إحدى سلاسل المشافي العالمية الشهيرة لإقامة مشفى أو أكثر بقصد التوجه نحو السياحة العلاجية، فسوريا تملك عدداً من مقوماتها.

**مثال 4:** شركة مساهمة تعاونية لإنتاج الأدوية، فهذه الصناعة تشهد نجاحاً في سوريا وهي تتوسع وتغطي الآن نحو 90% من حاجة سورية للأدوية وتصدر إلى عشرات البلدان، ويمكن أن تشارك نقابة الصيادلة مع نقابة الأطباء في هذه الشركة ويمكن أن تشارك معها نقابات أخرى، وأن تجعل هيكل رأسمالها ومساهميتها على غرار الشركات السابقة.

**مثال 5:** إنشاء شركة مساهمة تعاونية لتجارة الأدوية بحيث تملك سلسلة من مستودعات توزيع الأدوية والصيديات وأن يكون رأسمالها ومساهميتها على الغرار السابق.

**مثال 6:** إقامة شركة مساهمة تعاونية للدراسات الهندسية، فسوريا تفتقد لمثل هذه الشركة، وتتوزع هذه المهنة في عدد كبير من المكاتب الصغيرة بإمكانات محدودة. ويمكن لمثل هذه الشركة أن تجد لها سوقاً في الخليج ودول أوروبا حيث التكاليف مرتفعة، بينما يبيع السوريون في مثل هذا النوع من الخدمات، وتتيح الشبكة العنكبوتية فصة هامة لتقديم هذه الخدمات من سوريا مباشرة إلى العالم.

**مثال 7:** أيضاً صناعة البرمجيات هي إمكانية مفتوحة كبيرة وهي تستوعب شركة مساهمة تعاونية كبيرة تجد لها أسواق في الخليج وأوروبا. إن وجود الإنترنت يساعد اليوم على تقديم مثل هذه الخدمات غيرها عن بعد.

ويمكن أن نورد أمثلة كثيرة لمثل هذه الشركات التي ستمتاز بأن عائدتها سيعود لعدد كبير من الأعضاء، مما سيوسع قاعدة توزيع الدخل، وفي نفس الوقت ينمي السوق ويوسع قاعدة توليد الدخل الوطني ويخلق فرص عمل جديدة.

**4.5 الملكية الصغيرة والمتوسطة:** يلعب هذا القطاع اليوم دوراً متصاعداً في اقتصادات البلدان المتقدمة، وهو المرشح في سوريا للعب مثل هذا الدور، ويتسم هذا القطاع بالاتساع في سوريا، بل كان هو المسيطر في الاقتصاد السوري لسنوات طويلة ولكنه ما زال بطابع تقليدي، بينما المطلوب هو دخوله في قطاعات الاقتصاد الحديث. في السابق أدت

سياسة تأميم الشركات الكبيرة ورأس المال الكبير والإصلاح الزراعي وسياسة دعم "صغار الكسبة" إلى سيطرة هذا القطاع على نشاط القطاع الخاص. فالملكيات الزراعية بكاملها تحولت إلى ملكيات صغيرة وصغيرة جداً، وهذا له آثاره السلبية إنتاجياً، وتشكل قطاع النقل من ملكيات فردية أساساً، وكانت معظم وسائل نقل الأفراد ونقل البضائع هي ملكيات فردية، بينما لم تظهر شركات النقل إلا بعد صدور القانون 10 لعام 1991، كما سيطر القطاع الصغير على النشاط العقاري الأهلي بكامله، وانشصر نشاط شركات المقاولات على التعمهات الحكومية التي كانت تمنح أساساً للقطاع الإنشائي الحكومي بالدرجة الرئيسية، ولم تظهر الشركات العقارية الكبيرة في سورية إلا عام 2006، ودعمت الدولة القطاع التعاوني السكني عبر تخصيص الجمعيات بأراض رخيصة وعبر إنشاء مصرف متخصص بالإقراض العقاري بشروط ميسرة للجمعيات، فكان نشاطها إلى جانب النشاط الفردي (من يبني بيته بنفسه) مسيطراً على معظم صناعة المساكن. و غياب الشركات التجارية الكبيرة ذات السلاسل جعل القطاع الصغير والصغير جداً يسيطر على تجارة المرفق الداخلية ليس في الريف فحسب بل وفي المدن أيضاً، فلم توجد المحلات التجارية الكبيرة سوى في العامين الأخيرين، وما زالت حصتها في السوق محدودة حتى الآن ولكنها مرشحة للتوسع. في القطاع المصرفي أنشأت الدولة مصرف التسليف الشعبي عام 1966 الذي يمنح قروض ميسرة لصغار الكسبة من صغار التجار والصناع والحرفيين والمهنيين ولذوي الدخل المحدود بفائدة تتراوح اليوم بين (7% - 9%). وكذلك المصرف الزراعي الذي يمنح قروض عينية ونقدية قصيرة ومتوسطة الأجل للمزارعين بفوائد ميسرة تتراوح اليوم بين (4.5% - 6%)، وتقوم الحكومة بإعادة جدولة قروض المصرف الزراعي في المواسم الزراعية السيئة مع فترات إهمال وإعفاءات.

#### **4.5.1 الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة و الصغيرة جدا في الاقتصاد السوري:**

حسب "التعداد العام للمساكن والسكان و حصر المنشآت و التعداد الزراعي" الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء في العام 2004 يقدر عدد المنشآت العاملة في سورية بنحو 600 ألف منشأة عاملة. تتسم بتمركزها الجغرافي الشديد، إذ يتموضع نحو نصف عدد المنشآت (49%) في المحافظات الثلاث الكبرى، دمشق و ريف دمشق و حلب. و إذا أضفنا محافظتي حمص و حماة تصل هذه النسبة إلى الثلثين (66%). و الثلث المتبقي يتوزع على المحافظات التسع الباقية. ويتملك القطاع الخاص ما نسبته (92%) من عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في سورية. ويغلب شكل "الملكية الفردية" على شكل "ملكية الشركات" في منشآت القطاع الخاص، فهناك ما نسبته (95.5%) من ملكية القطاع الخاص ملكية أفراد، مقابل (4.5%) على شكل ملكية "شركات". وتشكل المنشآت الأسرية و الصغيرة جدا، و الصغيرة ما نسبته (99.5%) من إجمالي المنشآت الخاصة. بنسبة (96%) للمنشآت الصغيرة جدا والأسرية، وبنسبة (3.5%) للمنشآت الصغيرة. و تقدر نسبة عدد المنشآت الخاصة العاملة في التجارة ب (61%) من إجمالي المنشآت الخاصة. و قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (18%) من إجمالي المنشآت الخاصة. و تتدرج باقي القطاعات حسب أهميتها النسبية من (4%) لقطاع العقارات و الإيجارات، و (3.7%) لقطاع الصحة، و (2.7%) للمطاعم، و (2%) في الزراعة، و (1.6%) في النقل و التخزين و الاتصالات.

#### **4.5.2 المنشآت الصغيرة و الصغيرة جدا العاملة في القطاع الخاص:**

يقدر عدد المنشآت الصغيرة جدا في سورية، التي يقل عدد عمالها عن خمسة عمال، بنحو 500 ألف منشأة (505014). و تتسم بتمركزها الجغرافي الشديد. إذ يتموضع نحو نصف عددها (49%) في المحافظات الثلاث الكبرى،

دمشق و ريف دمشق و حلب. ففي دمشق ومحيطها الجغرافي، محافظتي دمشق و ريفها، أكثر من ربع المنشآت (27.4%)، وفي محافظة حلب أقل من الربع (21.7%)، و إذا أضفنا محافظة حمص بنسبة (10%)، و محافظة حماة بنسبة (6%)، نصل إلى أن نحو ثلثي المنشآت الصغيرة جدا (65%) يتواجد في المحافظات الخمس الأولى، أو خط المدن شمال جنوب (دمشق و ريفها و حمص و حماة و حلب) و الثلث المتبقي يتوزع على المحافظات التسع الباقية. و يزداد التركز الجغرافي شدة بالنسبة للمنشآت الصغيرة، التي تشغل (5 - 14) عاملا و المقدر عددها بنحو (18586) منشأة، و يتغير الموقع الجغرافي لثموضع الكتلة الأكبر الأولى. فبعد أن كان الموقع الأول للمنشآت الصغيرة جدا يقع في محافظتي دمشق و ريفها، يصبح الموقع الأول للمنشآت الصغيرة هو محافظة حلب و بفارق نسبي كبير. ففي محافظة حلب وحدها يتواجد نحو (42%) من منشآت سورية الصغيرة. و على الرغم من تراجع ترتيب محافظتي دمشق و ريفها إلى المرتبة الثانية بعد محافظة حلب، فإن الأهمية النسبية لكتلة المنشآت الصغيرة المتواجدة في محيط دمشق الجغرافي ترتفع لتصل إلى نحو (29%). وفي محافظة حمص يتواجد نحو (6%) من المنشآت الصغيرة، و في محافظة حماة (5%) منها. فهذه المحافظات الخمس تضم نحو (82%) من منشآت سورية الصغيرة. و لا يتبقى للمحافظات التسع الأخرى سوى نحو (18%) من المنشآت الصغيرة. إن التركز الجغرافي للمنشآت يشير إلى حد ما إلى التركز الجغرافي لتوزيع الدخل.

لذا من المهم جداً أن تمضي الحكومة ببرنامج فعال لتنمية المناطق الأخرى وخاصة تنمية المنطقة الشرقية.

توزيع المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة حسب التوزيع الجغرافي

المحافظة	أقل من خمس عمال		(5 - 14) عاملا	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
دمشق و ريفها	138147	27.36%	5465	29.40%
حلب	109694	21.72%	7723	41.55%
حمص	50162	9.93%	1094	5.89%
حماة	30596	6.06%	873	4.70%
باقي المحافظات	176415	34.93%	3431	18.46%
المجموع الإجمالي	505014	100%	18586	100%

و قطاع التجارة هو القطاع الأول المستقطب للمنشآت الصغيرة جدا، التي تشغل أقل من خمسة عمال، للعمل في أنشطته. فقد اجتذب هذا القطاع نحو (63%) من المنشآت الصغيرة جدا في سورية للعمل فيه. و قطاع الصناعات التحويلية هو القطاع الثاني حيث عمل فيه نحو (16%) من المنشآت الصغيرة جدا. و بذلك يكون نحو (79%) من المنشآت الصغيرة جدا تعمل في قطاعي التجارة و الصناعات التحويلية. و نحو (6%) من المنشآت الصغيرة جدا يعمل في الخدمات الاجتماعية، و نحو (4%) في العقارات، و (3.9%) في الصحة، و (2.5%) في المطاعم، و أقل من (2%) في الزراعة. بينما يختلف الأمر بالنسبة للمنشآت الصغيرة، التي تشغل (5 - 14) عاملا. فالقطاع الأول الذي تعمل فيه هذه المنشآت هو قطاع الصناعات التحويلية، و ليس التجارة، و نسبة المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية من هذا الحجم تقدر بنحو (55%). و أما قطاع التجارة فيستقطب نحو (24%) منها. و كذلك يتغير ترتيب الأهمية النسبية في القطاعات الأخرى. فالمطاعم تأخذ (5.5%)، و النقل و التخزين نحو (2.9%)، و التعليم نحو (2.7%)، و الزراعة نحو (2.3%)، و الخدمات الاجتماعية نحو (2%).

توزيع المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	أقل من خمس عمال	(5 - 14) عاملا
------------------	-----------------	----------------

نسبة	عدد	نسبة	عدد	
2.34%	434	1.80%	9089	الزراعة والصيد
55.47%	10309	16.13%	81475	الصناعات التحويلية
24.16%	4491	62.68%	316521	التجارة
5.58%	1038	2.55%	12855	مطاعم
2.91%	540	1.45%	7338	نقل وتخزين
1.61%	300	4.07%	20531	عقارات
2.71%	504	0.21%	1052	تعليم
1.18%	220	3.90%	19691	صحة
2.17%	403	6.19%	31283	خدمات اجتماعية
1.87%	347	1.03%	5179	باقي القطاعات
100%	18586	100%	505014	المجموع الإجمالي

**4.5.3) السياسات الإصلاحية الجارية تهدد بتراجع دور القطاع الصغير:** إذ تهدد بالتأثير سلباً على توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية، فقيام شركات كبيرة سيؤدي لطرد أصحاب الأعمال الصغيرة من السوق، وهذا هو التوجه العام، فمع افتتاح أي سوق تجاري مجمع "هايبماركت" ستغلق مئات البقاليات والدكاكين، ومع قيام الشركات العقارية سيتراجع القطاع العقاري الصغير، ومع قيام كل شركة نقل ستفلس عدد من شركات النقل الصغيرة أو المالكين الصغار الأفراد أو سيطرودوا بقرار حكومي عن الخطوط وغيرها من أمثلة. وهذا الاتجاه هو اتجاه موضوعي حصل ويحصل في جميع البلدان، والحل ليس بالعودة إلى منع الاستثمار الكبير، ولكن:

- أ) بتشجيع الاستثمار الصغير على الاندماج في جمعيات تعاونية أو شركات تعاونية تجمع بين الحجم الكبير وقاعدة الملكية الواسعة. وسنعود لهذا فيما بعد.
- ب) وأما الجانب الآخر فهو تطوير حزمة سياسات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد توجهت سورية منذ عدة سنوات بهذا الاتجاه، وتراكم لديها عدة تجارب تشكل بداية لسياسة تحتاج لمزيد من الدراسة والتطوير، وسنعرض هذه التجارب أدناه.

#### **4.5.4) تجارب بعض مؤسسات دعم القطاع الصغير والمتوسط:**

##### **4.5.4.1) تجربة هيئة مكافحة البطالة:**

شكل تأسيس "الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة" بالقانون 71 لعام 2001 تحولاً في السياسة السورية تجاه مسألة البطالة و تجاه دعم المشروعات الصغيرة وتجاه إعادة إحياء روح المبادرة وتنميتها لدى الشباب السوري بعد أن تسببت السياسة الحكومية في زيادة اعتمادية الفرد على الدولة والوظيفة الحكومية. وقد منحت الهيئة الاستقلال المالي والإداري و صلاحيات واسعة لمواجهة مشكلة البطالة، التي بدأت تنمو على مدى النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين. وقد تم تخصيص 50 مليار ليرة سورية ( 1 مليار \$) كرأس مال يمنح للهيئة كي تقوم بتمويل مشروعات صغيرة و صغيرة جداً للعاطلين عن العمل، و هو رأس مال كبير حتى بالمقاييس الدولية لمثل هذه المشروعات. وهنا نود

التنويه بأن تأسيس الهيئة قد جاء بمبادرة من المرحوم الدكتور عصام الزعيم، الرئيس السابق لجمعية العلوم الاقتصادية، حين كان وزيراً للتخطيط.

#### 4.5.4.2 تجربة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:

فبعد تجربة هيئة مكافحة البطالة، و النتائج الإيجابية عموماً، صدر المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 الذي أحدث "الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات" وألغى القانون 71 لعام 2001 القاضي بإحداث هيئة مكافحة البطالة (المادة 24) و بذلك أصبحت الهيئة الجديدة "مؤسسة" دائمة بعد أن كانت الهيئة القديمة "برنامجاً" محدد المدة بخمس سنوات. و تميز قانون إحداث هيئة "التشغيل وتنمية المشروعات" بتقديمه لأول مرة في سورية تعريفاً يحدد المشروعات حسب أحجامها، بمعباري رأس المال و عدد العمال، و صنفها في مستويات ثلاثة: أولها المشروعات بالغة الصغر و المشروعات الأسرية، و ثانيها المشروعات الصغيرة، و ثالثها المشروعات المتوسطة وفق ما يلي:

حجم المشروع	الحد الأعلى لرأس المال	الحد الأدنى لرأس المال	عدد العاملين
المشروعات بالغة الصغر والمشروعات الأسرية	مليون ونصف ليرة سورية (1500000 ل.س)	مئة ألف ليرة سورية (100000 ل.س)	
المشروع الصغير	خمسة ملايين ليرة سورية (5000000 ل.س)	مليون و نصف ليرة سورية (1500000 ل.س)	ولا يقل عن 6 عمال
المشروع المتوسط	خمسة عشر مليون ليرة (15000000 ل.س)	خمسة ملايين ليرة سورية (5000000 ل.س)	ولا يقل عن 16 عاملاً

وقد تضمن التشريع الجديد عدداً من المزايا، فقد وسع قاعدة المستفيدين، غير الجانب السلبي في هذا التحول هو إلغاء المزايا والمرونة التي كانت تتمتع بها هيئة مكافحة البطالة وإرجاع الهيئة الجديدة لتعود مؤسسة بيروقراطية حكومية بفاعلية أضعف، وقد تراجع نشاطها نتيجة لذلك ونتيجة لتدخل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في عملها، وهذا ما يتطلب إعادة النظر وإعادة المرونة السابقة وزيادة عليها.

#### 4.5.4.3 تجربة مركز الأعمال السوري الأوروبي SEBC: بين 1996 حتى 2006، وهو مركز نشأ بالتعاون بين

وزارة الاقتصاد والتجارة وبين المفوضية الأوروبية، وهدف إلى تقديم خدمات لتطوير القطاع الخاص ليصبح أكثر قدرة على مواجهة الانفتاح الاقتصادي ويعمل وفق معايير العمل الدولية، فشمّل التطوير المؤسسي، وتطوير التشريعات التي تحكم عمل القطاع الخاص ودعم مؤسسات وروابط الأعمال وتطوير أداء الشركات ورفع قدرتها التنافسية وقدرتها على التصدير، وتقديم الخدمات الاستشارية لإعادة الهيكلة وتطوير العلاقات مع قطاع الأعمال الأوروبي وتطوير التعاون السوري الأوروبي عموماً. غير أن هذه الأهداف العريضة أكبر من الطاقات والموارد المحدودة لهذا المركز خاصة وأن الجزء الأكبر من الإنفاق يذهب للخبراء الأجانب كما هي حال جميع مشروعات المساعدة الفنية الأوروبية. وبعد برنامج مركز الأعمال السورية الأوروبي أحدث **مركز الأعمال والمؤسسات السوري SEBC** كاستمرار للأول بالقرار رقم 2006/1330 وقد أوكل إليه دعم القطاع الخاص عموماً ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نحو خاص. والمركز الجديد عموماً هو استمرار للقديم.

**4.5.4.4 تجارب مجموعة أخرى من المشروعات: مثل تجربة الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) والتي تم ترخيصها بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل رقم 715 لعام 2006 وفق القانون رقم 93 لعام 1958، وتتخصص في مجالات التنمية الاقتصادية و الثقافة و التعليم في الريف. وأيضاً مؤسسة "مورد": تطوير و تفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية ( MAWRED ) وهي جمعية أهلية غير حكومية لا تهدف إلى الربح، بدأت عملها عام 2003، مكرسة لتعزيز وتنشيط مساهمة المرأة في عملية التطوير. و تسعى لمساعد النساء في تحديد الجدوى لمشاريع الأعمال الممكنة، و تدريب النساء على تطوير عمل المشروع. والجمعية السورية لرواد الأعمال الشباب SYEA وهي جمعية أهلية لا تهدف إلى الربح تعمل على تمثيل الرواد الشباب السوريين وزيادة الوعي العام نحو الريادة في قطاع الأعمال، وتطمح لتصبح جهة أساسية وفاعلة لدعم الشباب ورفدهم بالخبرات العملية ومساعدتهم لشق طريقهم في قطاع الأعمال هذا. مشروع القرية الحاضنة للأعمال (VBI)، عين التينة - اللاذقية وهو مشروع يمول بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي (EU) و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بواسطة (فردوس) و بمساعدة تقنية من المنظمة الإيطالية لأجل تطوير المرأة، ودعم من صندوق نور الحسين. و هذه القرية الحاضنة للأعمال هي مركز خدمي لتطوير سيدات الأعمال في المناطق الريفية، وتعمل ضمن إطار مشروع مدته 4 سنوات لإنشاء قرية حاضنة- لأعمال المشاريع النسائية، الصغيرة والصغيرة جداً، ضمن المنطقة الساحلية في سورية. و"شبكة الآغا خان للتنمية": وقد أحدثت بموجب بروتوكول موقع بين الحكومة السورية و شبكة الآغا خان، و صدق بالقانون رقم 18 لعام 2002. وتقدم الشبكة قروضاً صغيرة لتمويل مشاريع صغيرة في الزراعة و الصناعة و السياحة، و لمشاريع صغيرة جداً و أسرية تقوم بصناعات منزلية و يدوية، بهدف توليد الدخل في المناطق ذات الدخل المنخفض. و تتراوح قيمة القرض بين 3000 ل.س (\$60) و 200000 ل.س (\$4000). و تتراوح مدة التسديد بين 3 إلى 24 شهراً. و لا تتجاوز كلفة القرض 1% شهرياً، و في حال تم الالتزام بسداد الدفعات فبالإمكان تجديد القرض برسوم أقل. ومشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص (UNDP) : ويهدف إلى تخفيف الفقر و الحد من البطالة و تحسين نوعية الحياة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.**

#### **4.5.5 استنتاجات وتوصيات حول القطاع الخاص والمتوسط:**

- ✚ من الضروري أن تجري الدولة دراسة واضحة حول المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً وتطور استراتيجية واضحة بأدوات واضحة، محددة للأدوار التي يمكن أن تلعبها وبما يحدد مجالاتها وقطاعاتها وأدوارها وأشكال دعمها.
- ✚ ضرورة القيام بدراسة تربط بين خارطة البطالة وخارطة المشروعات الصغيرة لتحديد الفجوات وبناء فرص النمو وفرص قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة على هذه الفجوات.
- ✚ إعادة النظر بوضع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ومنحها المرونة الكافية لتعمل بفعالية.
- ✚ وضع خارطة استثمار شاملة تقوم على مسح وتقييم شامل لما يتوفر عليه الاقتصاد السوري وتحديد أوضح للقطاعات الواعدة وإدماج المشروعات الصغيرة في هذه الخارطة بما يتناسب وطبيعتها.
- ✚ تطوير حزمة من السياسات التجارية والضريبية التي تشجع المشروعات الصغيرة بناءً على هذه الخارطة.

#### **4.6 الملكية التعاونية:**

نما القطاع التعاوني في القرون السابقة وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد بشر بعض المفكرين بالاشتراكية التعاونية مثل روبرت أوين، ولعب التعاون دوراً بارزاً في الكثير من البلدان وخاصة في القطاع الزراعي، ولكن هذا الدور لم يكتب له السيطرة، إذ اتخذت الحركات الاشتراكية وخاصة النموذج السوفيتي طريق "ملكية الدولة" وليس ملكية

الناس التعاونية، ولكن وبعد فشل التجربة السوفيتية وانهيارها، فإن الملكية التعاونية تعود لتأخذ أهميتها في المجتمعات الحديثة.

#### 4.6.1 لمححة عن واقع التعاون في سورية:

لم يكتب للتعاون أن يلعب دوراً هاماً سوى في القطاع السكني، فقد اتجهت سياسة الدولة السورية على مدى عقود للتركيز على الملكية الحكومية المباشرة، ولم يبادر الناس ليقوموا قطاعهم التعاوني، وحتى الأحزاب التي كانت تدعو للاشتراكية والعدالة الاجتماعية لم تضع في اهتمامها الفعلي ضرورة تنمية هذا القطاع. وقد لعبت ظروف عديدة دور المعرقل لقيام هذا القطاع. لذا نرى واقع هذا القطاع في سورية متواضع.

يوجد في سورية اليوم عدد من الجمعيات التعاونية<sup>5</sup>:

نوع التعاونيات	عدد التعاونيات	مجموع عدد أعضائها
تعاونيات زراعية	5606	985255
تعاونيات استهلاكية	149	759484
تعاونيات إنتاجية	29	1565
تعاونيات بناء	2350	722523
تعاونيات خدمات اجتماعية	20	1386
تعاونيات نقل ومواصلات	113	39101
مجموع	8267	2509314

إضافة لهذه الجمعيات يوجد أيضاً 1187 جمعية ونادي إجتماعي تنتشر على قطاعات ثقافية وبيئية وعلمية وتعليمية وبيئية وصحية ورياض أطفال ومحو أمية وخدمات ذوي الحاجات الخاصة وروابط طلابية وغيرها.

من ينظر لهذا العدد يشعر أن أكثر من 10% من سكان سوريا أي نحو 20% من بالغها هم أعضاء في تعاونيات، وهذا رقم مزلل، فالتعاونيات تكاد تغيب عن حياة كل منا، وبعد الدور الذي لعبته التعاونيات الاستهلاكية من قبل وخاصة في فترات ندرة السلع، ثم وإلى حد ما تعاونيات النقل التي نمت في السبعينات، فلم يكتب للقطاع التعاوني أن يستمر عدا التعاون السكني وهو مهدد بالتراجع. فالتعاونيات الزراعية ليست أكثر من تعاونيات شكلية، ومثلها التعاونيات الاستهلاكية رغم رقم العضوية الكبير، أما التعاونيات الإنتاجية وتعاونيات الخدمات الاجتماعية، فهي تكاد تغيب عن المشهد.

والطاقة الثانية المهدورة هي فوات الفرص لإقامة شركات تملكها النقابات سواء العمالية أو المهنية، ففي سوريا اليوم يوجد عدد كبير نسبياً من النقابات تضم نسبة كبيرة من السكان في عضويتها<sup>6</sup>:

النقابة	عدد المنتسبين
204 نقابات عمالية لديها 188 صندوق مساعدة إجتماعية.	808419
نقابة المحامين	19346
نقابة المهندسين	94606
نقابة المهندسين الزراعيين	24220
نقابة المعلمين	294831

<sup>5</sup> المصدر المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء.

<sup>6</sup> المصدر المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء.

27636	نقابة الأطباء
13766	نقابة أطباء الأسنان
12192	نقابة الصيادلة
	نقابة الفنانين
	نقابة الصحفيين
	اتحاد الكتاب
1295019	مجموع = 808419 نقابات عمالية و 486597

وهذه النقابات القائمة تخلق عملياً إمكانية كبيرة لإقامة شركات متخصصة قريبة من طبيعة النقابة، وقد أقامت نقابات العمال في السابق عدة استثمارات لم تحقق عوائد تذكر وسبب ذلك أن إدارتها اتسمت بنفس طابع الإدارة الحكومية البيروقراطية وأصبحت بنفس أمراضها، وكانت استثمارات نقابة المهندسين أفضل نسبياً، ولكنها بقيت محدودة، ويوجد لدى النقابات المهنية، وخاصة نقابة المهندسين، مبالغ كبيرة لا تعلم ما الذي تفعله بها، فتودعها في البنوك لتتناقص قيمتها عاماً بعد عام. ولم تكن نقابات الأعيان والصيادلة والمحامين والمعلمين أفضل منها. ولكن ما زال الباب مشرعاً. يضاف لهذه الطاقات طاقات البلديات على تأسيس الشركات، وسنأتي عليها.

#### 4.6.2 طاقات التعاون:

جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول: "وضع ودور التعاون في ضوء الاقتصاد الجديد والاتجاهات الاجتماعية 1996": (إن المساهمة الهامة للحركة التعاونية مستمرة في كون طاقاتها لتحفيز ودعم النمو وتطوير الاستحداث (Entrepreneurial<sup>7</sup>Development) تأخذ أشكالاً متوافقة مع مبادئ وأهداف القمة العالمية للنمو الاجتماعي التي عقدت في كوبنهاجن من 6 إلى 12 آذار 1995).

بحسب الاتحاد التعاوني الدولي فإن "التعاونية جمعية مستقلة لأشخاص يتحدون طوعاً لتلبية احتياجاتهم ومطامحهم المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر منشأة، مملوكة جماعياً ومدارة ديمقراطياً". وتقوم قِيم التعاون على الاعتماد على الذات - المسؤولية الذاتية - الديمقراطية - المساواة - العدالة - التضامن. وتقوم مبادئ السلوك **principle** التي تترجم القيم في الممارسة هي بحسب الاتحاد التعاون الدولي على: (1) عضوية تطوعية ومفتوحة دون أي تمييز (2) رقابة ديمقراطية من الأعضاء، (3) مشاركة اقتصادية للأعضاء، مساهمة في رأس المال، عائد على الأسهم، يبقى غالب الربح لدعم نشاطها، (4) الاستقلالية، حيث تدار وتراقب من قبل أعضائها مباشرة (5) التعليم والتدريب والمعلومات لأعضائها وممثليها ومدرائها والعاملين لديها وللناس أيضاً (6) التعاون بين التعاونيات عبر إقامة تنظيم محلي ووطني ودولي (7) الاهتمام بالجماعة، حيث مصلحة التعاونية مرتبطة بالازدهار الاقتصادي لمجتمعها. وينتسب **الشخص للتعاونية بحسب كي** ينال مزية مادية، وأن يمتلك كلمة في قطاع الأعمال، وأن يعزز فكرته السياسية وأن يحقق دعم لجماعته (مجتمعه)، وأن يدعم بدائل الرأسمالية العولمية.

وعادة ما تذكر **خمس أسباب وجيهة للتعاون: (1)** التعاونية منشأة جماعية، (2) التعاونية تشجع الديمقراطية، (3) التعاونيات تقيم أسواقاً مفتوحة، (4) التعاونية ترفع الكرامة البشرية، (5) التعاونية جهاز للتطور (system). والتعاون ليس شكلاً للنشاطات الحرفية والصغيرة فقط، أو شكل خاص بتجارة المفرق أو بالقطاع الزراعي وحسب، بل هو شكل يمكن أن

يكون للمنشآت الصغيرة والكبيرة، بل هو للكبيرة قبل الصغيرة، حيث يضم الناس إمكاناتهم الصغيرة إلى بعضها لتكون بمجموعها طاقة كبيرة تستثمر في الإنتاج السلي أو الخدمات بأنواعها،

**لعل من أهم سمات التعاونية أنها منشأة اقتصادية تعمل وفق اقتصاد السوق** ووفق مبادئ الربح والخسارة ضمن اقتصاد السوق، فهي ليست جمعية خيرية بأي شكل من الأشكال، وهي بذلك تتشابه في هذه الجوانب مع الشركات المساهمة والفردية، ولكن تختلف عنها في جوانب هامة عديدة مثل الطابع الاجتماعي للملكية وتوزيع العائد (الربح) والجانب الأخلاقي الذي يميز التعاون واختلاف في النتائج السياسية والاجتماعية، الناجمة عن سيادة كل منها. **فالتعاون قطاع خاص جماعي بإنتاجية عالية:** فهو يجمع أفضل المزايا الإيجابية لكل من الملكية الخاصة والملكية الاجتماعية، فهو ملكية محددة لمجموعة محددة من الناس، وينطبق عليه كافة قواعد وقوانين اقتصاد السوق، وهو مؤهل للعمل بكفاءة وجدارة يمكن أن تفوق كفاءة وجدارة كل من القطاعين. وعليه نعتقد أن **الملكية التعاونية بمفهومها الجديد والواسع** هي الشكل الأنسب للحقبة التاريخية المقبلة لتنظيم الملكية، لكونه الشكل الذي يحقق مصلحة كل فرد في المجتمع دون أن يكون على حساب غيره من أفراد، ويضمن لكل فرد تعويضاً عادلاً يتناسب والمنفعة التي يقدمها لمجتمعه، وبالتالي يخلق مصلحة مباشرة للأفراد في تطوير الإنتاج وتحسينه المستمر، مما يضمن إنتاجية عالية من جهة، وتوزيعاً عادلاً للدخل من جهة أخرى، وبالتالي يشكل أساساً صلباً لمجتمع إنساني مزدهر. **فالتعاون يعزز الطابع الاجتماعي للملكية الاجتماعية، فالملكية التعاونية شكل جماعي مخصص للملكية،** وعادة ما تكون الملكية في معظمها للعاملين في المنشأة، وهذا يتوافق مع الطابع الاجتماعي للإنتاج، وهو يعيد دمج أجزاء العملية الاقتصادية مع بعضها، ويعيد اللحمة بين التوزيع والإنتاج، فيصبح من ينتج هو نفسه من ينتفع بالنتائج، وبالتالي يلغي الأساس الموضوعي للاغتراب، ويزيل التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي للملك. **والتعاون يوسع قاعدة الملكية والمنافع،** فطالما أن الملكية تحدد دخل الفرد، ومعظم الدخل الوطني يوزع بحسب الملكية، فإن توسيع قاعدة الملكية يوسع قاعدة توزيع الدخل، والتعاون وأشكال الديمقراطية الاقتصادية تحقق مثل هذا الانتشار الواسع للملكية، ويوسع قاعدة توزيع المنافع ويمنع استقطاب ثروة المجتمع. **والتعاون يعمم منافع سياسات دعم وتشجيع الاستثمار،** فعندما تتخذ الدولة أية إجراءات لدعم الاستثمار والإنتاج، مثل الإعفاءات الضريبية أو الحماية الجمركية أو تقديم الطاقة بسعر مدعوم أو تقديم خدمات التعليم والتدريب لتأهيل قوة العمل وغيرها فإن المنتفع منها هو القطاع الاقتصادي، فإذا كان ملكية خاصة رأسمالية ذهبت المنافع لصالح فئة ضيقة، بينما يحقق التعاون توسيع قاعدة المنتفعين من هذه السياسات التي تتحمل خزينة الدولة أعباءها، وبالتالي المجتمع برتمته تكاليفها، وبالتالي من الأجدر أن ترجع فوائدها للغالبية وليس للقلّة. **وبكلمة فإن التعاون قطاع الناس،** فهو قطاع الغالبية العظمى من البشر، فإذا كان للقلّة مصلحة في تقديس الملكية الاحتكارية، فإن مصلحة عامة الناس ليست كذلك. ويلعب وعي البشر (وأوهمهم) ونشاطهم دوراً هاماً في إقامة الأشكال التاريخية للتنظيم الاجتماعي، لذلك فإن توسيع وجود الملكية التعاونية في الواقع وتطوير أشكالها العملية يعتمد إلى حد بعيد على وعي البشر ونشاطهم وفاعليتهم. **فالتعاون لا ينشأ على نحو عفوي كنبات بري، بل هو نبات اجتماعي،** تربته مصالح الناس ودفاعه وقوته وعيهم ومحركه عملهم لتحقيقه. **فالتعاون ينشأ وينمو، ولا يفرض بقرار،** فهذا القطاع يوجد وينمو تدريجياً عبر نشاط ميداني واسع في أرض الواقع، ولا يتم فرضه عبر أي شكل من أشكال المصادرة أو الفرض الإلزامي الحكومي، فهذا القطاع المعبر عن الديمقراطية الاقتصادية يجب أن ينمو على نحو ديمقراطي عبر قناعة الناس واختيارهم الحر. ينمو عبر المناقشة مع قطاعات وأشكال الملكية الأخرى وخاصة الرأسمالية الكبيرة. ولا يعتبر التعاون شكلاً بديلاً أو منافساً للملكية الفردية والصغيرة، بل هما متكاملان. كما أنه ليس معادياً للقطاع الرأسمالي ولكنه منافسه، وتفوقه يعتمد على إدراك الناس لمصالحهم وإدراكهم أن التعاون هو قطاعهم، وهم على استعدادهم لدعمه.

### **4.6.3 أشكال ملموسة للتعاون:**

إن هذه الطاقات غير المحدودة وغير المستثمرة للتعاون تجعله مرشحاً للعب دور هام اقتصادي وإجتماعي، ويوجد في الواقع أشكال متعددة لقيام النشاطات التعاونية، رغم أن الواقع ونشاط الناس يبيان أوسع مصدر لاستنباط أشكال مختلفة من النشاط التعاوني.

**مثال 1: إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية:** إن موجة الغلاء التي تجتاح العالم ومنها سوريا ومعدلات الأرباح الكبيرة للحلقات الوسيطة ترشح الجمعيات التعاونية لتلعب دوراً أكبر. ويمكن أن يجتمع أهالي أي بلدة أو حي في مدينة أو يجتمع مجموعة لتأسيس جمعية تعاونية استهلاكية، يشترك فيها أهالي البلدة أو الحي. ويمكن لهذه الجمعيات أن تستأجر من وزارة الاقتصاد صالات بيع المؤسسة العامة الاستهلاكية بدلاً من تأجيرها لرجال أعمال كبار، وهم يسعون حثيثاً نحوها. إن مثل هذه الجمعيات يمكنها أن تنتج نحو المنتج مباشرة لتحصل على البضاعة بسعر أرخص وأن تباع للمستهلك بربح معقول. إن نجاح التجربة يخلق فرص كبيرة أمام الجمعية لتصبح زبوناً يفرض شروط جيدة للشراء.

**مثال 2: إنشاء مجمعات تعاونية سكنية:** يتراكم في قطاع التعاون السكني خبرة جيدة، فهذا القطاع أمن السكن وما يزال لمئات آلاف الأسر، وثمة تجربة هامة جدية بالدراسة وهي تجربة مشروع دمر التعاوني السكني الذي تجمعت فيه عدة جمعيات سكنية أواسط سبعينات القرن الماضي وبدأ مشروع تجمع تعاوني سكني متكامل في دمشق يضم نحو 5000 شقة سكنية وقد تحول اليوم إلى أحد مناطق السكن الرئيسية في دمشق، وتجربة هذا المشروع جدية بالدراسة والتكرار، رغم كل الصعوبات التي واجهها، خاصة وأن فكرته الأولى كانت قيام المشروع نفسه بتنفيذ الأعمال. والمؤسف أن هذه الفكرة لم تكرر لا في دمشق ولا في مدن أخرى. إن دور التعاون السكني في سوريا مهدد اليوم بالتراجع بعد صعود الشركات العقارية الخاصة العربية والسورية، فستنافس على أفضل الأراضي العقارية وستستخدم نفوذها لذلك. وبالتالي من المهم أن يضع الناس نصب أعينهم الحفاظ على هذا القطاع الهام لتأمين السكن لهم.

**مثال 3: إنشاء تعاونيات زراعية صناعية:** رغم أن التعاون الزراعي بقي تعاوناً في الحدود الدنيا ولم يرتفع عن القيام ببعض الإجراءات الإدارية على نحو مشترك، مثل إجراءات القروض العينية والنقدية واستلام البذار وما شابهها، فهو يحمل طاقات كبيرة، لمواجهة مشكلات كثيرة حالية وقادمة، أولها تفتت ملكية الأراضي إلى ملكيات صغيرة وصغيرة جداً غير قابلة للاستثمار، وثانيها ضرورة توسيع استعمال المكننة الزراعية والتحول للزراعة كثيفة رأس المال لزيادة إنتاجية الأرض أو إنتاجية النشاط الزراعي الحيواني وغيره وكل هذا لا يتم بدون توسيع القدرات عبر التجمع في جمعيات تعاونية. وهذه الجمعيات يمكن أن تروج إدخال زراعات جديدة وأن تقيم العقود مع الجمعيات الاستهلاكية أو مع معامل الصناعات الغذائية لتسويق إنتاجها بشروط جيدة. كما يمكنها أن تقيم مشاغل للفرز والتوضيب والتغليف مما يزيد من القيم المضافة والأرباح. ويمكنها أن تقيم مصانع صغيرة للصناعات الغذائية على غرار جمعيات مزارعي العنب في قبرص الذين يقيموا معامل لصنع النبيذ من عنبهم.

### **مستلزمات قيام التعاون ونجاحه:**

إن التجارب غير الناجحة للتعاون في سورية ستجعل إقناع الناس به من جديد أمر ليس بالسهل، لذا فإن أول شروط النجاح هي القيام بتقييم التجربة السابقة لاستخلاص الدروس. (1) ولعل أبرز الدروس أن الجمعيات التعاونية لم تقم طوعاً بناءً على تزايد الوعي بقدر ما جاءت فرضاً من الحكومة بوصاية بيروقراطية فرفضها الفلاحون، فبقيت شكلاً خارجياً أجوف من الداخل. (2) وأما الشرط الثاني فهو وضع تشريع جديد للتعاونيات مستمد من التشريعات المماثلة في الدول

الغريبة بدلاً من التشريع الحالي المستمد من بلدان المعسكر الاشتراكي السابقة، يتضمن بعض الحوافز التي تشجع قيام التعاونيات. (3) إنشاء مؤسسة جديدة تهتم بالتعاون يقوم عملها على مبادئ عمل القطاع الخاص وتخضع للقانون الخاص، وتقدم لها الحكومة الدعم المالي فقط دون تدخل في عملها، (4) توفر مجموعة من الكادرات صاحبة الكفاءة المؤمنة بدون التعاون لتقوم على إدارة القطاع في سورية على أن يدفع لها رواتب جيدة مماثلة لما هو رائج في السوق، (5) أن يقوم عمل التعاونيات على مبادئ اقتصاد السوق والعرض والطلب والمنافسة بالجودة والسعر وكل ما له علاقة، (6) تأمين برنامج دعم ممول من جهات مانحة ومن الحكومة لتغطية نفقات تطوير أنظمة عمل عصرية للقطاع التعاوني، وتدريب الكادرات ونفقات الاطلاع على تجارب التعاون في بلدان أخرى، والقيام بحملة إعلانية إعلامية للترويج، (7) ضمان كفاءة القضاء ونزاهته ليستطيع إحقاق الحق، وبما يمنع إساءة استخدام الثقة من قبل البعض التي منحت لهم ثقة الإدارة من قبل الجمعية التعاونية، (8) إن الشرط الأهم هو استخدام قوة المثل وتحقيق تجربة ناجحة تساعد على تشكيل الهيئة الجديدة لقطاع التعاون، وهنا يأتي دور الناس عموماً، ودور المجموعات الطليعية خصوصاً المبادرة لقيام جمعية تعاونية وشركة تعاونية.

#### 4.7 ملكيات البلدية وملكية النقابات ومنظمات المجتمع المدني.

وكما ذكرنا في أمثلة سابقة يمكن للبلديات أن توسع ملكيتها لوحدها أو بالمشاركة مع النقابات، إذ يمكنها أن تشجع إنشاء شركات تعاونية بين الأهالي لتعهد إليها بأعمال خدمات مثل النظافة أو غيرها حيث تقوم هي بالرقابة، أو أن تشارك الأهالي لأقامة شركة تستثمر مرافق سياحية في البلدة أو المدينة وما يتبع لها، أو تشارك مع النقابات لإقامة أي شركة تعاونية لتنفيذ اي نوع من الأعمال أو الصناعات. إن تحالف البلدية والمنظمات الأهلية والجمعيات الموجودة في نطاق البلدية أو المحافظة مع الأهالي تحمل إمكانات كبيرة لإنشاء شركات خدمات وأعمال توسع قاعدة الملكية وقاعدة توزيع الدخل. وأول ما يتطلبه نجاح مثل هذا القطاع هو أن يكون المجلس البلدي يمثل الأهالي ويحاسب من قبلهم ولهم حجب الثقة عنه في كل وقت، ويملك الأهالي قدرة مطلقة على إنجاحه في الانتخابات التالية من عدمها، وأن يكون رضى الناس هو شفيعه الوحيد. كما يشترط هذا أن يكون المحافظ منتخباً من قبل الأهالي ومن أبناء المحافظة.

#### 4.8 ملكية الدولة سواء ملكية كاملة أو شراكة مع القطاع الخاص الفردي أو الجماعي.

رغم الهجوم الذي تشنه الليبرالية على ملكية الدولة وأبلسة هذه الملكية "من إبليس" وجعلها مصدر الشرور، فإن ملكية الدولة وجدت وستوجد دوماً، بغض النظر عن حجم هذا الوجود. إن موقف الليبرالية وحجتها بأن الدولة لا يجوز لها أن تملك أبداً، هي حجة إيديولوجية من طراز أول يحضها الواقع، فالיום ورغم كل شيء ما زالت ملكية الدولة موجودة. ومن جهة أخرى فإننا لا نعد ملكية الدولة ملكية إجتماعية، بل هي ملكية دولة أو حكومة، وما نعده ملكية إجتماعية هي ما يملكه الناس على نحو جماعي كالملكية التعاونية والشركات التعاونية وملكية النقابات والجمعيات والبلديات شريطة أن يكون قرار إدارتها بيد الأعضاء وليس في يد أي جهاز حكومي بيروقراطي يصادر قرارها تحت أية حجة كانت. إن معيار توفر الملكية هو حق التصرف وحرية التصرف، فملكية الدولة لا يتصرف بها الناس بل تتصرف بها الحكومة، وربما شخص الوزير بالذات وبعض طاقمه، وحتى ملكية الجمعية والنقابة عندما تتحول إلى مؤسسة تخضع لمجلس إدارة يفرض عليها، ويتلقى تعليماته من خارجها فإن ملكية هذه المؤسسات لا تعود ملكية إجتماعية بل ملكية المؤسسة التي تحولت إلى بيروقراطية. (من يملك حق التصرف هو المالك الفعلي).

إن هذا يقودنا لمناقشة سياسة الدولة الاستثمارية، فمخصصات الاستثمار الحكومي تتراجع، وهذا ما يؤثر سلباً على التنمية، وعلى قدرة الحكومة على القيام بواجباتها، خاصة وأن الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثمار هو إنفاق على دوائر الإدارة الحكومية للمباني الحكومية والمشافي والمدارس والجامعات وتجهيزاتها وليس للمصانع والشركات. ثمة مشكلة واضحة تواجهها خزينة الدولة تتطلب معالجة عاجلة، فالدولة تملك الدولة اليوم نحو 250 شركة ومؤسسة اقتصادية، وينخفض ما تورده هذه الشركات للخزينة سنة بعد أخرى، وبينما تورد 8 شركات منها نحو 100 مليار معظمها من شركات النفط، فإن 242 شركة ومؤسسة حكومية تورد فقط 38 مليار لأن معظمها يخسر. علماً بأن جزءاً كبيراً من الفائض الوارد يعاد ضحكه لتغطية خسائر شركات أخرى وعجزها المالي. يضاف لها أن تقديرات إيرادات موازنة الدولة ستبلغ عام 2008 نحو 400 مليار ل.س بينما تقدر نفقاتها ب 600 مليار ل.س هذا رغم تخفيض الإنفاق الاستثماري إلى 38% من إجمالي الإنفاق بينما كان دوماً نحو 50% من الاعتمادات<sup>8</sup>. سيضاف لهذا أعباء الدعم الأخرى.

والمسألة الثانية هي عجز الحكومة عن إصلاح القطاع العام، فيغدو كالرجل المريض القابع في البيت بينما يرفض أهله علاجه، وكأنهم ينتظرون موته. وهذه مسألة تشير بوضوح لعجز البيروقراطية الحكومية عن علاجه. فالمسألة ليست في نضوب الحلول، فهي كثيرة، بل في نضوب القدرة على اتخاذ القرار. لقد نوقش هذا الأمر مراراً ووضعت تصورات كثيرة، وبعضها تفصيلي، وكل ما يحتاجه الأمر هو قرار حكومي. وقد شارك كاتب هذه السطور في أكثر من لجنة حكومية لوضع برنامج لإصلاح القطاع العام، وقام أيضاً بوضع أكثر من ورقة تفصيلية حول عملية التشخيص والتقييم والمفاصل الرئيسية لإصلاح القطاع العام وتصميم إدارة جديدة له تؤمن له الاستقلال المالي والإداري بما يرفع من قدرته التنافسية للعمل في سوق مفتوحة، إذ لم يكن بالإمكان وضع ما ورد في تلك الأوراق في صلب هذه الورقة فيمكن ذكر المفاصل الرئيسية فقط وهي:

✚ القيام بتشخيص شامل لأوضاع شركات القطاع العام.

✚ تقسيم شركات القطاع العام إلى ثلاث أقسام بناءً على التشخيص:

○ شركات تريد أن تحتفظ بها الدولة لأسباب استراتيجية مثل الحبوب والمخايز والأفران وتوزيع المحروقات والمياه والكهرباء وغيرها وتحدد بموجب دراسة تقوم على معايير. على أن تقوم الدولة بإصلاحها وفق ما هو مبين أدناه.

○ شركات قابلة للحياة والمنافسة في السوق بعد إصلاحها وفق ما هو مبين أدناه.

○ شركات غير قابلة للحياة وغير قادرة على المنافسة في السوق.

✚ اتخاذ قرار بتصفية الشركات غير القابلة للحياة وإصلاح المجموعتين الأخرين.

✚ إن مبادئ إصلاح الشركات التي تقرر الدولة إصلاحها هي التالية:

○ إعادة هيكلة الشركات بالدمج بناءً على دراسة يقوم بها مكتب مختص.

○ منح الشركة الاستقلال الإداري الذي يضمن للشركة العامة مرونة مماثلة للقطاع الخاص.

○ تسمية مجلس إدارة يملك صلاحيات كاملة لاتخاذ كافة القرارات ذات العلاقة بالشركة.

<sup>8</sup> كان الإنفاق الاستثماري الفعلي لا يزيد عن 60% من اعتماداته.

- وضع كامل أنظمة الشركة من قبل مجلس إدارتها بناءً على خطوط حكومية عامة مشتركة وعدم إخضاعها لقوانين وتشريعات القطاع الإداري، بما في ذلك نظام العقود والرواتب والتعويضات وغيرها.
  - تصفية أوضاعها المالية وإلغاء التشابكات السابقة ومنحها رأس مال كاف لاحتياجاتها للإقلاع بقوة، وتحمل خزينة الدولة هذه الأعباء لمرة واحدة.
  - إنشاء هيئة للاستثمار الحكومي تتولى إدارة استثمارات الحكومة في شركات القطاع العام وتعمل وفق معايير الشركات القابضة في القطاع الخاص.
  - فتح رأسمال الشركات لمساهمة شركات عامة أخرى وشركاء من القطاع الخاص ومساهمات المواطنين وتدرس حالة كل شركة على حده.
  - إلغاء تبعية الشركات للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وبقاءها تخضع لجهاز الرقابة المالية فقط وأن يكون لكل منها نظام رقابتها الخاص بها.
  - أن تتجه الشركات لتطوير أنظمة عملها الداخلية لتعمل وفق قواعد السوق.
- ✚ وضع برنامج خاص لمعالجة فائض العمالة المقدر بنحو مائة ألف مشغل في القطاع الاقتصادي الحكومي، إما عبر استيعاب جزء منهم في شركات أخرى يتم إصلاحها، أو عبر التعويض على من يرغب بالتسريح من العمل أو عبر التقاعد المبكر. وفي جميع الأحوال ستكون التكاليف أقل بكثير.
- إن إصلاح القطاع العام يوفر على الدولة مبالغ طائلة من جهة ويحول القطاع العام من مؤسسة لهدر المال العام إلى قطاع يدعم الناتج ويدعم خزينة الدولة ويوفر فرص عمل.

##### 5) سياسات الأجور والرواتب: وهي المكون الثاني من مكونات توزيع الدخل:

تشكل سياسات الأجور والرواتب أحد أهم جوانب أي نظام اقتصادي واجتماعي لأنها تحدد حصة غالبية سكان أي مجتمع، ففي سورية مثلاً، يشكل من يعملوا بأجر نسبة 55.4% من المشتغلين السوريين (2688171 من اصل 4859949)<sup>9</sup>. وبالتالي لا يوجد قضية تمس هذا الكم العريض من الناس أكثر من سياسة الأجور والرواتب، وخاصة إن كان وسطي الأجر الشهري للمشتغل هو 8693 ل.س<sup>10</sup>. بينما تظهر المجموعة الإحصائية لعام 2007 جدول 3/8 والتي تتضمن أرقام عام 2006 أن 16% من المشتغلين تبلغ رواتبهم أقل من 5000 ل.س شهرياً وأن 61% تقل رواتبهم عن 9000 ل.س شهرياً، وأن من تزيد رواتبهم في القطاع العام عن 9000 ل.س شهرياً تبلغ نسبتهم نحو 52% بينما لا تزيد نسبتهم في القطاع الخاص عن 23%، هذا إن كانت ال 9000 ل.س تكفي لحياة كريمة.

تفرض الضرورات الاقتصادية الموضوعية بأن يكون مستوى الأجور والتعويضات يساوي الحد الذي يضمن للمشتغل الحد الأدنى من مستوى المعيشة بما يمكنه من تجديد قوة عمله الشخصية كي يستمر في العمل، إضافة إلى الإنفاق على عائلته كي ينتج قوة عمل جديدة (جيل جديد من قوة العمل يحل محل القديم). إن هبوط الأجور عن الحد الذي يضمن للعامل تجديد قوة عمله كما ذكرنا، يعرض قوة العمل وبالتالي للاقتصاد الوطني للتدهور. غير أن هذا الحد ليس معروفاً و ليس ثابتاً وهو يتغير بحسب الزمان والمكان. وهو مجال للتجادب بين أرباب العمل وبين المشتغلين.

<sup>9</sup> أنظر المجموعة الإحصائية لعام 2007 جدول 3/5.

<sup>10</sup> أنظر نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، العدد الأول، الإصدار الأول، تشرين الثاني 2007 (مشروع التحديث والتطوير المؤسسي ISMF - هيئة تخطيط الدولة)

أ- تتوقف حصة/ نسبة الأجور والرواتب في إجمالي الدخل على توازن قوة أرباب العمل مع قوة المشتغلين، فتميل الكفة إلى جانب الجهة الأقوى. فبفرض أن قيمة الدخل ثابتة، فإن زيادة حصة الأرباح ستكون على حساب خفض مستويات الأجور والرواتب، والعكس بالعكس. وعناصر القوة كثيرة، ويلعب بها عوامل عدة مثل (1) مستوى الوعي والتنظيم للمشتغلين في نقابات تستطيع أن تخوض تفاوضاً من منظمات أرباب العمل مثل غرف التجارة والصناعة، إذ يلاحظ أن التنظيم النقابي في سورية شبه غائب عن القطاع الخاص، (2) ومعدلات البطالة المرتفعة تضع المشتغلين في موقف تفاوضي أضعف يجبرهم على التنازل عن بعض أو الكثير من حقوقهم، وهذا ما نشاهده في سورية اليوم، فبعض الرواتب والأجور لا تزيد عن 3000 ل.س لبعض المشتغلين أو المشتغلات في القطاع الخاص، (3) تشريعات الدولة التي تنظم سوق العمل ففرض حداً أدنى لرواتب والأجور كما هو معمول به في سورية، (4) قدرة المؤسسات التي تنظم سوق العمل، حيث يلاحظ ضعف قدرة الجهات الحكومية على فرض الالتزام على القطاع الخاص بتشريعات العمل ومستويات الحد الأدنى للأجور والرواتب والاشتراك بالتأمينات الاجتماعية، إذ يبلغ أعداد من يتم إشراكهم من المشتغلين في القطاع الخاص 18.9% فقط وأيضاً لا يتم إشراكهم برواتبهم الكاملة بل جزء منها، وفي هذا ظلم مرتين بينما يشرك جميع العاملين في القطاع العام حسب القوانين وبكامل رواتبهم الأساسية. (7) مستويات الرواتب في القطاع الحكومي فهي تلعب دوراً قياسيياً في تحديد مستويات الرواتب في القطاع الخاص، إذ يعمل لدى الدولة اليوم نحو 28% من قوة العمل السورية، ومتوسطات الرواتب في القطاع الحكومي أعلى من القطاع الخاص. لذا يرغب غالبية المشتغلين بالعمل لدى القطاع الحكومي (6) قدرة المشتغلين على التعبير عن مطالبهم وحقوقهم بشتى الوسائل بما فيها حق الإضراب والتظاهر السلمي، وهذه الحقوق في سوريا مقيدة، فما زالت الدولة تطبق الأساليب القديمة في تقييد إمكانية التعبير كما في السابق عندما كانت هي رب العمل الأكبر، أما الآن فإن القطاع الخاص هو رب العمل الأكبر، ولا بد من إجراء تغيير في السياسة بما يتيح للمشتغلين التعبير عن حقوقهم وممارسة الضغوط الاقتصادية كما هو في أي اقتصاد سوق.

#### عدد المؤمن عليهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية<sup>11</sup>:

القطاع	عدد المشتغلين بأجر نهاية 2006	عدد المؤمن عليهم في نهاية أب 2007	نسبة المؤمن عليهم
قطاع عام	1355763	1167963	86%
قطاع خاص	1325557	251101	18.9%
مجموع	2681320	1419064	52.9%

ب- المسألة الأهم في تحديد مستويات الأجور والرواتب هو مستوى تطور الاقتصاد الوطني والقيم المضافة التي تتم في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فعندما تزداد القيمة المضافة/ الدخل فإن القيمة المطلقة للأجور ستزداد حتى لو كانت نسبتها ثابتة. أي عندما تسيطر القطاعات الاقتصادية الأولية مثل الزراعة والصناعات التحويلية الخفيفة ذات القيم المضافة المحدودة كما هي في سوريا اليوم فلن يكون ثمة إمكانية لرفع الأجور، وعندما تكون الإنتاجية منخفضة عموماً سواء بسبب انخفاض مستوى التقنية المستخدمة أو ضعف التنظيم فإن القدرة على رفع مستويات الأجور ستكون أقل، فزيادة الأجور يجب أن ترتبط بارتفاع إنتاجية المشتغل لأن الارتفاع يجعل زيادة الأجور تمول من مصادر حقيقية، وبدون ارتفاع الإنتاجية سيؤدي إلى تضخم، ويجب أن تؤخذ مستوى الإنتاجية على مستوى كل قطاع بل كل صناعة على حدة. ولكن لا تعني أية زيادة في الإنتاجية زيادة في الأجور ما لم تقترن بقدرة تفاوضية متوازنة، وإلا ستحول الزيادة

<sup>11</sup> ( المصدر تقرير مؤسسة التأمينات الاجتماعية لعام 2006 ومجلة الاقتصاد والنقل عدد شباط 2008

إلى حصة الملكية أي الأرباح. وبالتالي فإن السياسة الناجحة والتي تعطي ثمارها لتطوير مستويات الأجور والرواتب هي تنمية قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة أعلى تتطلب يد عاملة بتأهيل وتدريب أعلى، بما يسمح برفع وسطي أجور ساعة المشتغل في هذه القطاعات مقارنة بالقطاعات التقليدية. ويلاحظ أن مثل هذه السياسة تكاد تغيب عن خطط الدولة، إذ تنتج الدولة لزيادة الاستثمار على نحو مطلق دون أن يكون لديها سياسة تفضيلية<sup>12</sup>.

ج) تلعب سياسة الدولة تجاه الأجور والرواتب دوراً هاماً في صياغة هيكل بنية الأجور والرواتب، ويؤثر هذا بقوة على القطاع الخاص، وقد رأينا الدولة السورية تنزع نحو تقرب حدي الرواتب والأجور على مدى العقود الأربعة الماضية، فبعد أن كان الفرق بين الحدين الأدنى والأعلى للعاملين في الدولة نهاية الستينات يعادل نحو 9 مرات أصبح اليوم نحو أربع مرات. ونظام التعويضات والحوافز هو الآخر لا يقل عيوباً عن أنظمة الرواتب والأجور. إن أنظمة الرواتب والتعويضات ليست ظالمة وغير عادلة بحق أصحاب التأهيل الأعلى وأصحاب الكفاءات وحسب، بل هي ضارة بالاقتصاد الوطني لأنها تطرد الكفاءات من دوائر الحكومة باتجاه القطاع الخاص أو الخارج لتحتفظ بمن هم أقل كفاءة مما يزيد من عجز المؤسسات الحكومية. وتقف الحكومة لعقود عاجزة عن معالجة هذه المشكلة رغم آثارها الضارة بالمصلحة العامة ومصلحة المواطنين عموماً. كيف يمكن أن نفهم مثلاً أن راتب المدير العام للسورية للنفط وهو شركة تنتج نحو 45 من الموارد المحلية للموازنة ونحو 70% من إيرادات موازنة القطع الأجنبي وكل قرار منه يخلق منافع كبيرة أو أضرار كبيرة، ثم يكون راتبه الأساسي لا يزيد عن 18 ألف ل.س. وتعويض التمثيل لا يزد عن بضع مئات من الليرات لا يمكن أن تشتري قيص. ويمكن أن نورد أمثلة كثيرة مماثلة. وإن أخذنا مثال من نفس القطاع فإن مهندسو النفط السوريون يعملوا لسنوات لاكتساب الخبرة ثم يهرب أكفأهم للخارج وفي هذا خسارة كبيرة. ومن نافلة القول أن نذكر أن زيادة رواتب العاملين في الدولة يجب أن تغذى من مصادر حقيقية كي لا يتم تمويله بالتضخم فيدفع المواطنون باليد اليسرى ما قبضوه باليد اليمنى، والمصدر الرئيسي لموارد الخزينة في اقتصاد السوق هو الضرائب والرسوم على الأرباح، فسورية ليست دولة نفطية، خاصة وأن مساهمة قطاع الأعمال الخاص في ضريبة الأرباح الحقيقية ما زال رقماً متواضعاً للغاية فهو لا يزيد في عادة عن 10 - 12 مليار ل.س. وهو رقم متواضع جداً مقارنة بدخل 525.5 مليار ل.س. وحتى لو أخذنا بعين الاعتبار إعفاءات قطاع الزراعة وإعفاءات الاستثمار وغيرها فإن مبلغ الضرائب يشير إلى تهرب ضريبي واسع، ومثلها الرسوم الجمركية التي لا تزيد عن 15 مليار ل.س. عن مستوردات تقدر ب 500 مليار ل.س.

د) علاقة الأجور بالأسعار هي علاقة عكسية، فارتفاع الأجور يجعل القدرة الشرائية للأجور تنخفض والعكس بالعكس، وفي سورية لم يتم تطوير أية تقاليد ولم يتم تطوير أية سياسات لمثل هذا الربط، سواء في القطاع الحكومي أم القطاع الخاص، والمسألة ليست دائماً مسألة توفر موارد للزيادة بقدر ما هي تقاليد تعود لعقلية بيروقراطية سائدة من جهة وتعود أصحاب الرواتب على الاستكانة، حتى لو قام بعض الباحثين بطرح هذا المبدأ بين يوم وآخر، ولكنه لم يطرح يوماً بجدية. غير أن مقص الأجور x الأسعار تتحكم فيه عوامل عدة بعضها ليس تحت السيطرة، فعندما تستمر سوريا باستيراد مستوردات ترتفع أسعارها عالمياً بمعدلات أعلى بكثير من ارتفاع أسعار صادرات سورية فإن قدرة ربط الأجور بالأسعار ستكون منخفضة، وهذا ما يمكننا ملاحظته بوضوح من خلال تحليل بنية صادراتنا وواردتنا (مقص أسعار الصادرات والمستوردات). والتخلص من هذا المقص لن يكون بغير تطوير قطاعات تصديرية ذات قيمة مضافة أعلى تنتج سلع وخدمات ذات قيم مضافة أعلى، وهذا غير مدرج في برامج الحكومة وخطتها الخمسية التي تكثرت من الضجيج حولها.

<sup>12</sup> لمزيد من التفاصيل المفيدة راجع تقرير التعليم والتنمية البشرية في سورية للعام 2004 UNDP وخاصة من الصفحة 136 - 143

هـ علاقة الأجور بسعر الصرف، فمن المعروف أن صانعي السياسة النقدية يميلوا لخفض سعر صرف العملة الوطنية مما يعني خفض القدرة الشرائية للأجور والرواتب، مما يؤدي لخفض تكاليف المنتجات المحلية وهذا يشجع التصدير، وتقف عادة النقابات ضد هذه السياسة، أو تعالجها بالمطالبة برفع الأجور والرواتب بما يعادل التضخم للحفاظ على السعر، وقد طبقت سورية سياسة أسعار الصرف المتعددة على مدى سنوات طويلة والتي تحدد إدارياً بقرار حكومي بحيث جعلت سعر صرف منخفض للسلع الأساسية ويرتفع السعر بحسب تقدير الحكومة لارتفاع السلعة في سلم الأولويات أو الكماليات. وهدفت بذلك للحفاظ على أسعار السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج منخفضة في السوق بما يمنع تدهور المستويات المعيشية لذوي الدخل المحدود. وكانت هذه السلع تستفيد من هذه السياسة إما عبر تأمين الدولة العملة الصعبة اللازمة لاستيرادها من قبل القطاع الخاص أو عبر حساب الرسوم الجمركية. غير أن سياسة سعر الصرف المتعدد تكاد تنتهي في سورية، ولكن طبقت الدولة مثل هذه السياسة اليوم عبر دفاعها عن سعر صرف الليرة السورية في مواجهة الدولار الأمريكي، فانخفضت سعر الصرف من 52 ل.س للدولار الأمريكي الواحد قبل بضع سنوات إلى نحو 48 ل.س اليوم. وهذا ساهم جزئياً في الحد من ارتفاع الأسعار الذي تشهده سورية في السنوات الأخيرة، وهو ارتفاع مستورد في جزء كبير منه بسبب موجة الارتفاع العالمي للأسعار، وحيث أن غالبية مستوردات سورية تتم بالدولار الأمريكي.

و ( يعتقد البعض في القطاع الحكومي والكثيرون في القطاع الخاص أن رفع الأجور يرفع تكاليف المنتجات السورية ويضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، ويطلب بضبط ارتفاعات الأجور والرواتب بما يساعد على تنمية الأعمال وخلق فرص عمل حتى لو كانت بأجور منخفضة فهذا أفضل من البطالة. وقد يكون هذا يصلح لمناقشة بعض القطاعات وعلى المدى القصير، وأن يكون ضمن تصور تنموي يجمع بين القطاعات التقليدية بأجور منخفضة وقطاعات ذات قيم مضافة أعلى ضمن سياسة بعيدة المدى، لأن استمرار الأجور المنخفضة لن يساعد على تحقيق التراكم ولا يساعد على تنمية القوى العاملة تعليماً وتدريباً. إن أحد المخارج المناسبة للجمع بين أجور أعلى وكلفة أجور منخفضة لوحدة الإنتاج هي رفع الإنتاجية عبر اختيار أفضل للتكنولوجيا، وعبر اختيار أفضل للمواد الأولية، وعبر حسن التنظيم وخفض الهدر وعبر طرق إنتاج أفضل، وهذا كله يتطلب عقلية فاحصة واهتمام بالبحث والتطوير مهما كان بمستويات بسيطة، فهذا يمكن أن يؤدي إلى إمكانية إنتاج "منتج سوري بمواصفات أوروبية" وبسعر صيني كما يطولوا لأحد رجال الأعمال أن يؤكد.

#### **توصيات سياسة الأجور والرواتب والتعويضات:** من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج التالي:

- ✚ أن يضع التنظيم النقابي برنامجاً لتعزيز وجوده ودوره في القطاع الخاص للدفاع عن حقوق المشتغلين.
- ✚ رفع قدرة المؤسسات التي تنظم سوق العمل، حيث يلاحظ ضعف قدرة الجهات الحكومية على فرض الالتزام على القطاع الخاص بتشريعات العمل وتشريعات الإشراف في الضمان الاجتماعي ومستويات الحد الأدنى للأجور والرواتب والاشتراك بالتأمينات الاجتماعية، وهنا نشير إلى ضرورة تطوير تشريعات العمل لتكون أكثر مرونة، فالتشدد في النص يبرر التراخي في التطبيق.
- ✚ تمكين المشتغلين من المطالبة بحقوقهم مثل زيادة الأجور وتحسين شروط العمل بفعالية أكبر، خاصة وأن القطاع الخاص يصبح رب العمل الأكبر.
- ✚ إصلاح جذري لنظام الرواتب والتعويضات الحكومي باتجاه توسيع الفرق بين الحد الأدنى والأعلى ليعود ليصبح 10 مرات، مع الحفاظ على الحد الأدنى الحالي، وإصلاح نظام التعويضات لتكون مجزية حقاً.

- ✚ ربط مستويات الأجر بمستويات الأسعار وإصدار تشريع بذلك يلزم القطاعين الخاص والعام وتطوير مؤشر موثوق لارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم. هذا سيجبر قطاع الأعمال على رفع الإنتاجية عبر تطوير التقنية وتحسين الإدارة وتطوير البحث والتطوير.
- ✚ تطوير التخطيط الحكومي وتطوير سياسة تحفيزية لتنمية حصة القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى في الاقتصاد الوطني، وزيادة حصة هذه المنتجات في الصادرات.
- ✚ الاستمرار في الدفاع عن سعر صرف الليرة وعدم حل المشكلات الاقتصادية عن طريق تحميلها للناس.

## (6) حزمة اجم السياسات المؤثرة في توزيع الدخل: وهي المكون الثالث من حزمة سياسات توسيع قاعدة توزيع الدخل:

### (6.1) دور الدولة الإداري والاقتصادي

ثمة مسألة ملحة في سورية وهي **الحاجة لإعادة تعريف دور الدولة ورسمه**، فالدولة السورية ومنذ الاستقلال نشأت دولة ذات دور تدخلني نسبي في إدارة الاقتصاد، واتبعت سياسة حمائية لتشجيع الصناعة الوطنية، ومع الوحدة السورية المصرية اتجهت الدولة لتلعب دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتكرس هذا الدور بعد 1963 بمراحله الثلاث المعروفة. وكانت الدولة تسيطر مباشرة على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ومن إنتاج الناتج المحلي وكانت تؤثر فيما تبقى بقوة عبر تدخلها المفرط في توجيه النشاط الاقتصادي. وكانت تقيّد الاستثمار الخاص وتحكّر الاستثمار في العديد من القطاعات، وتسيطر على الإعلام والإعلان وغيرها. وكان من آثار الدور السابق أنها بنت نظام أجور يقوم على تقديم عدد من الخدمات المجانية كالتعليم والصحة وتقديم بعض السلع والخدمات بأسعار مدعومة مثل الخبر والشاي والرز والسكر والكهرباء والماء والمحروقات. وكانت تفرض معدلات ضريبية مرتفعة جداً على الأرباح. وعموماً كانت تسيطر مباشرة على جزء كبير من الدخل وتوزيعه، وتتبع سياسات تهدف إلى إعادة توزيع الدخل مثل الضرائب المرتفعة جداً على الأرباح إضافة لمجموعة من الرسوم النوعية التي تفرض على العديد من السلع والرسوم الجمركية المرتفعة وسياسة دعم أسعار السلع الأساسية.

أما اليوم فإن الدولة تغير دورها الاقتصادي على نحو حذري، فتم تجميد القطاع العام، وتحرير الاستثمار وفتح السوق أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وتم تحرير التجارة وتحرير العديد من القطاعات التي كانت تحكرها الدولة كالتجارة الخارجية لمعظم السلع وتحرير القطاع المصرفي وقطاع التأمين وقطاع الإعلام والإعلان وتم تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر في القطاع العقاري وفي الأراضي الزراعية وغيرها، وتتخلى الدولة تدريجياً عن سياسة دعم الأسعار وخفضت الضرائب وتحولت بها نحو منهج ليبرالي يحول العبء الضريبي من المنتج إلى المستهلك/ المواطن. إن هذا التحول يتم عفواً وبدون تعريف جديد لدور الدولة، وهذا يقوم على شعور الحكومة بأنه ليس بمقدورها أن تفعل شيئاً غير الذي تفعله. وبالتالي ما يتحقق في أرض الواقع هو تعريف عملي لدور ليبرالي للدولة، وهذا له آثار سلبية كبيرة على العدالة الاجتماعية وعلى مجمل عملية التنمية. وبالتالي أماننا السؤال الذي لا بد من الإجابة عليه: ها نتبنى الدور الذي ترسمه الليبرالية للدولة؟ وإن كان لا، فما هو الدور الجديد للدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي؟

قبل أن نجيب سنأخذ رأيين في دور الدولة **رأي أول لباحثين ألمانيين**<sup>13</sup> وضعوا كتاباً بعنوان "فخ العولمة"، وقدم الباحثان رؤية أوروبية مستفيضة نلخصها بالتالي:

<sup>13</sup> ( فخ العولمة، تأليف هانس بيترمارتين وهارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، ومراجعة أ. د. رمزي ذكي، إصدار سلسلة عالم المعرفة الكويتية رقم 238 عام 1998.

(الليبرالية الحالية هي صورة متطرفة تعني إجلال ديكتاتورية السوق وإرادة الشركات المتعددة الجنسية لتفرض لإرادتها على الحكومات والبرلمانات فيما يخص السياسة المالية والاستثمارية والضريبية والإنتاجية وخصخصة القطاع الحكومي. وتؤدي هذه السياسات المتطرفة إلى جمود الأجور وجمود ساعات العمل رغم تقدم التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، وتآكل المكاسب الاجتماعية واضمحلال الفئات الوسطى، وخفض الإنفاق الحكومي، وزيادة الاستقطاب الاجتماعي وزيادة غنى الأغنياء وفقير الفقراء، وقد أدت السياسات الليبرالية إلى أن يصبح 358 ملياردير يملكون أكثر مما يملكه 2.5 مليار من سكان الأرض الفقراء، ويملك نصف مليون أمريكي ثلث ثروة الولايات المتحدة، ويقف على رأسهم بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت بثروة تزيد عن 100 مليار دولار أمريكي، ويتم اليوم تعميم نموذج العمل الأمريكي، كالعامل بالميأومة والعمل بالقطعة وإلغاء ديمومة وضمان العمل، وتتوسع البطالة في العالم، حيث أكثر من 40 مليون عاطل عن العمل في أكبر 23 دولة صناعية في العالم حسب الإحصاءات الرسمية، بينما يبلغ في الواقع ضعف هذا الرقم، ويتم تحطيم النقابات وتشويه العملية الإنتاجية حيث تحقق الشركات الكبرى من عملياتها النقدية أرباحاً تفوق ما تحققه من إنتاج وتسويق منتجاتها المعروفة عالمياً، وتترافق الليبرالية بانتشار الجريمة والفساد والتهرب وتلوث البيئة وتهديد الموارد الطبيعية وشيوع نمط حياة واستهلاك يناسب مصالح الشركات الكبرى، وتقوم وسائل الإعلام الهائلة بدور ناجح للترويج لكل ذلك. هذه التناقضات تؤدي إلى ضرب الاستقرار الاجتماعي القائم على التوازن بين رأس المال والعمل. لقد أثبتت الليبرالية المتطرفة أن تحرير الأسواق لا تحقق الاستخدام الأمثل، وأن السوق ليست رمزاً للعقلانية، بل هي تعميم لقانون الغاب، وأن السيادة المطلقة للسوق لا تحقق الرفاه ولا الاستخدام الأمثل للموارد، بل تهدد باختلال توازن خطير عبر تدميرها للاستقرار الاجتماعي، وتتعارض الحرية المطلقة للسوق مع الديمقراطية التي تشترط التوازن، وستؤدي الليبرالية المتطرفة إلى هدم أسس نظام الدولة الديمقراطية، ومع سيطرة الاقتصاد على السياسة بشكل مطلق فإن الدولة المتسلطة ستكون الرد المناسب على عجز السياسة عن التحكم بالاقتصاد، وسيفتح هذا الباب أمام القوى الفاشية، ويشهد على ذلك تصاعد قوة الأحزاب الفاشية وكره الأجانب وازدياد التعصب في الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها.)

يوجه الكاتبان دعوة صريحة لمواجهة الليبرالية الأمريكية المتطرفة التي تعمم الانحطاط الثقافي والزعيق الأمريكي ودعيا إلى تدخل الدولة في إعادة توزيع الثروة لضمان الاستقرار الاجتماعي والديمقراطية، وإخضاع أسواق المال لرقابة صارمة والعودة إلى مبادئ كينز بدلاً من فريدمان وفون هايك، والعودة لأولوية السياسة على الاقتصاد، والحد من السياسة المتطرفة للسوق، ووضع معايير اجتماعية وبيئية للتجارة الخارجية وتقوية الثقافة في وجه اللوبي الصناعي.

وسنأخذ رأياً آخر بالليبرالية من أحد رموزها العالميين وهو المضارب في أسواق المال "جورج سوروس"<sup>14</sup>، فقد كتب كتاباً بعد أزمة نمور آسيا المالية نهاية تسعينات القرن الماضي، وبعد أن مني سوروس بسبب مضارباته المالية بخسائر كبيرة، وقد جاء في مقدمة كتابه عدداً من التقييمات للسوق والتعصب للسوق، إذ يقول سوروس:

(يوجد قناعة واسعة أن الأسواق هي ذاتية التصحيح وأن الاقتصاد العالمي يمكن أن يزدهر بدون أي حاجة لمجتمع عالمي. ويتم الزعم بأن المصالح المشتركة سيحافظ عليها بشكل أفضل عبر ترك كل فرد لأن يبحث عن مصالحه أو مصالحها الذاتية وهذا سيؤدي لحماية المصلحة المشتركة بينما يشوّه القرار الجماعي ميكانيزم السوق..... هذه الفكرة كانت تدعى عدم التدخل «Laissez faire» في القرن التاسع عشر، ولكنها ليست تسمية جيدة اليوم لأنها كلمة فرنسية،

<sup>14</sup> («أزمات الرأسمال العالمي» لجورج سوروس الصادر عن دار نشر ليتل وبراون وشركاهم المملكة المتحدة عام 1998، وجورج سوروس مليونير يهودي أمريكي من أصل هنغاري وهو من أشهر المضاربين في أسواق المال في العالم، وكان من أشهر صفقاته مضارباته ضد الجنيه الأسترليني عام 1992 وحقق أرباحاً قدرت بمليار دولار، ثم مضارباته على عملات جنوب شرق آسيا عام 1997 وقد كان أحد المتسببين في انهيار عملاتها وخلق أزمة مالية حادة لدول جنوب شرق آسيا وقد حقق أرباحاً كبيرة، ثم مضارباته على الروبل الروسي صيف 1998 ولكنه هذه المرة حقق خسائر كبيرة وصرح حينها قاتلاً ( أشعر أنني راقص عجز).)

و غالبية الناس الذين يعتقدون بسحر السوق لا يتكلمون الفرنسية ، وأنا قد وجدت تسمية أفضل لها وهي التعصب للسوق « Market fundamentalism » . . . . . والتعصب للسوق هو من صير الاقتصاد الرأسمالي العالمي غير مستقر وغير قابل للديمومة ، وهذه هي حال الأوضاع الدولية في الوقت الحاضر . . . . . والتعصب للسوق هو من وضع رأس المال المالي في مقعد القيادة . . . . . أن التعصب للسوق يشكل اليوم خطراً على المجتمع المفتوح أعظم من خطر الأيديولوجية الشمولية . . . . . انتقادي للنظام الرأسمالي العالمي يقع تحت عنوانين رئيسيين : الأول يتعلق بنواقص ميكانيزم السوق . هنا أتكلّم مبدئياً حول عدم الاستقرار في السوق المالية . والآخر يتعلق بنواقص ما أسميه نقص في وضع أفضل للقطاع غير السوقي . هنا أعني أساساً قصور السياسات وتآكل القيم الأخلاقية على كلا المستويين الوطني والدولي . . . . . إن الخيبة بالسياسات غدت التعصب للسوق وبروز التعصب للسوق قد ساهم في إخفاق السياسات . . . . . وأحد العيوب الكبيرة في النظام الرأسمالي العالمي أنه سمح لميكانيزم السوق ولدافع الربح بأن تنفذ إلى حقل نشاط ليس ذو علاقة تماماً . . . . . اعتقد أن إخفاق ميكانيزم السوق يتحول إلى شيء تافه مقارنة بإخفاق ما أسميه ( القطاع غير السوقي للمجتمع ) \* . عندما أتكلّم من القطاع غير السوقي أعني المصالح المشتركة للمجتمع والقيم الاجتماعية التي لا تجد تعبيرها في السوق . يوجد ناس يسألون فيما إذا كانت مثل هذه المصالح المشتركة توجد على الإطلاق . فالمجتمع الذي يقصدونه يتألف من حالات فردية ، ومصالحهم يعبر عنها بشكل أفضل عبر قراراتهم كمشاركين في السوق . على سبيل المثال إذا شعروا بحب الخير في إمكانهم التعبير عنه عبر منح أموال . بهذه الطريقة يمكن إعادة كل شيء إلى القيم المالية . يوحد حاجة قوية للقول أن هذه النظرة خاطئة . يوجد أشياء يمكن أن تقرر بشكل فردي ، ويوجد أشياء يمكن أن تعالج فقط بشكل جماعي ، كمشارك في السوق \* سأحاول أن أكبر أرباحي وكمواطن أنا معني بالقيم الاجتماعية ، بالسلام بالعدالة بالحرية وغيرها ، ولا يمكنني إعطاء تعبير لهذه القيم كمشارك في السوق . . . . . إن غزو أيديولوجية السوق لحقول بعيدة عن عالم الأعمال والاقتصاد وتملك تأثيرات هدامة ومفسدة للأخلاق ، والتعصب للسوق أصبح قوياً إلى حد أن القوى السياسية التي تقصد مقاومته توسم بأنها عاطفية وإيديولوجية وساذجة . . . . . بينما الحقيقة أن التعصب للسوق هو نفسه ساذج وإيديولوجي . . . . . فإن أيديولوجية التعصب للسوق خاطئة بصورة عميقة ومضللة . ولشرح المسألة ببساطة فإن قوى السوق إذا ما أعطيت كامل الصلاحية في اقتصاد صافي وميادين مالية فإنها تتسبب بالفوضى . . . . . فالشيوعية أبطلت ميكانيزم السوق وفرضت رقابة جماعية فوق كل النشاطات الاقتصادية . أما التعصب للسوق فيسعى إلى إبطال صنع القرار الجماعي ليفرض سيادة قيم السوق فوق كل القيم السياسية والاجتماعية . وكلا التطرفين خاطئ ، وما نحتاجه هو موازنة صحيحة بين السياسة والسوق ، بين وضع القواعد وممارستها .

سوروس في كتابه هذا ينتقد بحدة إطلاق حرية الأسواق بدون رقابه ويدعو لحماية الأسواق من المضاربين ، وينتقد نظرية اليد الخفية للسوق ، ويدعو لاهتمام اقتصاد السوق بالجوانب الاجتماعية التي يمكن أن تجد انعكاسها في السوق ولا بد من تدخل الدولة لإقامة التوازن ، والطريف أن ما يقوله ويدعو إليه في هذا الكتاب يتناقض تماماً وسلوكه العملي وكأنه يقول على حد تعبير د . محمد عبد الفضيل « امنعوني من أن أكون أنا نفسي » .

في السنوات الأخيرة ، وبعد النتائج السلبية لتطبيق برنامج الإصلاح الليبرالي ، فقد غيرت الجهات الليبرالية في لغتها (صندوق النقد والبنك الدوليين) ، وأخذت تؤكد على برامج التصحيح الاجتماعية لمعالجة الآثار السلبية للإصلاح الهيكلي الذي تدعو له ، مثل برامج لمواجهة البطالة والفقر ، غير أن دعواتهم نفسها للخصخصة وتقليص الضرائب تقلص القدرة

\* القطاع غير السوقي للمجتمع « Non market sector of society »

\* مشارك في السوق « Market participant »

المالية للدولة على مواجهة هذه المشاكل، وفي التطبيق العملي نرى أن مثل هذا الكلام بقي في الهواء، وهو ليس أكثر من تعزية لفظية وتمويه كلامي.

وبعض النظر عن أي تقييم لليبرالية، فإن النموذج الليبرالي يمثل النموذج الأنكلوساكسوني للرأسمالية، وهو ليس النموذج المناسب لدولة مثل سوريا لأسباب كثيرة. ويبقى نموذج الدولة التدخلية ضمن آليات اقتصاد السوق هو الأقرب لما يناسب سورية. ونعتقد أن الدور الجديد للدولة يقوم على المفاصل التالية:

- ✚ ترك الجسم الرئيسي للاقتصاد بيد القطاع الخاص الفردي والجماعي.
- ✚ تبني سياسة فاعلة لدعم الصناعة وتطوير التقنية والبنية التحتية للاقتصاد والمجتمع.
- ✚ المحاسبة الاقتصادية وفقاً لمبدأ الأسباب.
- ✚ تملك الدولة قطاع اقتصادي رشيد وفق معايير تقوم على مبدأ الاستكمال حيث يتمتع القطاع الخاص عن الاستثمار، ومبدأ تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار.
- ✚ تؤسس بنية تشريعية ومؤسسية تساعد على **توسيع قاعدة إنتاج الدخل**.
- ✚ خلق المناخ المناسب لتنمية دور الملكية التعاونية والجماعية و**تعزيز سياسات توسيع قاعدة توزيع الدخل**.
- ✚ دور واسع ذكي للدولة في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة سياسات إعادة توزيع الدخل لمنع تفاقم الاستقطاب الاجتماعي.
- ✚ إقامة شبكة من الضمانات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتأمين والخدمات الطبية والتعليم والخدمات الثقافية العامة،
- ✚ تفرض ضرائب وتحصلها بفعالية من أجل تعديل هيكل توزيع الدخل. واتباع سياسة بناءة لإعادة توزيع الدخل وتصحيح اختلالاته تلقائياً عبر السوق.
- ✚ تركز سياسة دعم الفئات الضعيفة في المجتمع.
- ✚ تعزز وجود النقابات في المجتمع لتمكين المشتغلين من الدفاع عن حقوقهم من أجل التوازن الاجتماعي وعدم السيطرة المطلقة لرأس المال الاحتكاري.
- ✚ تقييم البنية التشريعية والتنظيمية لاقتصاد السوق الاجتماعي.
- ✚ تأمين التوازن الاجتماعي للعملية الاقتصادية وتبني سياسة اجتماعية شاملة والعمل لتضييق فجوة التفاوت الاجتماعي.
- ✚ المراقبة المستمرة للاحتكارات ومراقبة الاندماجات (منع تحالفات السعر وتحالفات تحديد كميات الإنتاج أو تحديد كميات العرض في السوق - وتحالفات تقاسم الأسواق)

## **6.2) أهم السياسات القطاعية المؤثرة في توزيع الدخل:** تعد السياسات الاقتصادية القطاعية مثل سياسات الخزينة العامة

والسياسات النقدية والمالية وسياسات العمل من أكثر السياسات إثارة للجدل بين التوجهات الاقتصادية، ورغم كل الحجج الليبرالية بأن السياسات الاقتصادية لاقتصاد السوق هي سياسات محايدة ولها جانب تقني وليس لها جانب اجتماعي أصيل، فإن الواقع يدحض ذلك، فلكل سياسة جانبان، جانب اقتصادي تقني يوسع أو يقلص قاعدة إنتاج الدخل، وجانب اجتماعي يقلص أو يوسع قاعدة توزيع الدخل الناتج. إننا نعتقد أن السوق الليبرالية ليست غير عادلة اجتماعياً وحسب بل هي متطرفة بعدم عدالتها وهي تؤدي للاستقطاب الثروة في أيدي قليلة وتؤدي للاحتكار، وأن التدخل بالآليات واعية لا تتعارض المبادئ العامة لاقتصاد السوق، تغدو ضرورية. وهنا نسوق مثالاً، فمن المعروف أن الحرية المطلقة للمنافسة

تؤدي للاحتكار، لذا تضع جميع الدول تشريعات وتقيم مؤسسات بغاية منع الاحتكار وتعزيز المنافسة، ولكن حدود الاحتكار والمنافسة ضيقة، فمع وجود بضع شركات تحتكر السوق يعد أن المنافسة قائمة، بينما في الواقع يؤدي وجود بضع شركات تحتكر سوق سلعة أو خدمة معينة، إلى وقوع كامل السوق بأيدي عدد قليل من المالكين الأفراد، فيما لو كانت الشركات عائلية أو مملوكة من أفراد قلائل، وهذا غير مقبول من وجهة نظر العدالة الاجتماعية. لذا يجب التدخل كي تكون هذه الشركات أو بعضها مملوكة من شريحة واسعة من الناس كي يعود الدخل لعدد كبير من المالكين الصغار. إن التدخل في السوق أمر يغدو ضرورة لإقامة مجتمع إنساني يليق بإنسان القرن الـ 21.

ولن نستطيع الدخول في الكثير من التفاصيل ولكن سنمر عليها بسرعة لإعطاء فكرة وتقديم بعض الأمثلة.

**6.2.1** سياسات الخزينة العامة بجانيها الإيراد والإنفاق: هي تعبر عن سياسات معينة لصالح فئات معينة، فسياسات الخزينة العامة في سوريا التي طبقت سابقاً كانت تحصل على جزء كبير من الدخل، وخاصة دخل النفط (هيكلية الإيرادات) ويعاد استخدامه بآليات (هيكلية النفقات) تعيد توزيع الدخل لصالح الفئات الواسعة من المجتمع، وأما اليوم فيتراجع دخل النفط وسيترجع دخل الخزينة العامة من القطاعات المالية والتجارية بسبب حصول القطاع الخاص على جزء من هذه النشاطات في السوق، وسيترجع دخلها أيضاً بسبب خفض كبير للضرائب، ويغدو الحل هو تخفيف أعباء الموازنة بالمقابل عبر التراجع عن سياسة الدعم، مما سيكون له أثر سلبي كبير على مستوى معيشة قطاع واسع من المواطنين، واستمرار هذا النهج سيدفع الدولة السورية مستقبلاً للتخلي تدريجياً عن الإنفاق على التعليم والصحة، وهذا، فيما لو تم، سيكون له آثار اجتماعية سلبية كبيرة. إن الخزينة يجب أن تبقى أداة فعالة من أجل تحسين هيكلية الاستثمار والإنتاج من جهة وإحدى أدوات تصحيح اختلالات السوق ونتائجها السلبية على صورة العدالة الاجتماعية، إلى جانب دورها في تأمين المستلزمات المالية لقيام الدولة بواجباتها التقليدية.

**6.2.2** السياسات الضريبية: هي الأخرى مجال واسع للصراع، فالضريبة التي كانت تطبق سابقاً وحتى عام 1992 كانت معادية لرأس المال لأنها كانت تفرض معدل 92% من الأرباح التي تزيد عن 700 ألف ل.س، وهي نسبة مرتفعة جداً استخدمت كحجة للتهرب الضريبي، وقد تم تخفيض هذه المعدلات تدريجياً حتى وصلت الآن إلى حدود دنيا تبلغ 14% للشركات المساهمة التي تطرح أكثر من نصف أسهمها على الاكتتاب العام، وحد أقصى هو 28%، وهي معدلات منخفضة بكافة المقاييس العالمية، ورغم ذلك ما زال التهرب الضريبي واسع جداً وما زالت مساهمة الضرائب المباشرة على الأرباح الحقيقية متدنية، وقد ذكرناها من قبل. وهذا ينضم إلى توجه سوريا لتطبيق نفس السياسات الضريبية العالمية وهو التوجه لفرض الضرائب على كاهل المستهلك بدلاً من المنتج الذي يحقق الأرباح، أي تخفيض ضريبة الأرباح واستبدالها جزئياً بضريبة المبيعات / ضريبة القيمة المضافة، وخفض الرسوم الجمركية لحرمان المنتجات المحلية من هذه المزية أمام المستوردات من الخارج. إن السياسة الضريبية تفتقد لاستراتيجية واضحة، والخطوات التي تتم تحتاج دائماً لمراجعة، والاهتمام على نحو خاص بمكافحة التهرب الضريبي وخاصة من قبل كبار المكلفين، ومن غير المفهوم أن تتعاسس الجهات الحكومية عن تفعيل مكافحة التهرب الضريبي بعد أن تم تخفيض الضرائب لحدود منخفضة جداً وأن تتعاسس أيضاً عن مكافحة التهرب الجمركي والتهريب واسعي الانتشار. إن هذا يحرم الخزينة من موارد هامة، ونقص الموارد سيدفع الدولة لمزيد من الإجراءات الضارة بصورة العدالة الاجتماعية.

**6.2.3** سياسات الأسعار ودعمها: تقدم السياسة الليبرالية موقفاً شيزوفرينياً واضحاً تجاه دعم الأسعار وسياسات الحماية، فهي من جهة تقف ضد أي دعم للأسعار، وتتسبب له كل الشرور، وتدعو لتحقيق التوازن المالي "المقدس" عبر إلغاء الدعم، ومن جهة أخرى تمارس هي دعم قطاعها الزراعي منذ عشرات السنين وبمبالغ تزيد عن مئات مليارات الدولارات، لأنه يفتقد للقدرة التنافسية، وتضع قيود عديدة على مستوردات المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة.

ويرتفع هذه الأيام ضجيج صاحب حول مسألة دعم الأسعار، ولا يجد جهابذة الليبرالية سوى توصيات إلغاء هذا الدعم، دون أن يقدموا أية حلول ناجعة لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الإلغاء. في السابق مارست سوريا التسعير الإداري، ومارسته لأسباب تنموية اقتصادية واجتماعية لأنه استثمر في البشر لإنتاج قوة عمل مؤهلة صحيحة الجسم، فمارست دعم خدمات التعليم و الصحة و الثقافة و الرياضة، ودعم لأسباب اجتماعية سياسية مثل دعم سلع الأساسية مثل الخبز والرز والسكر والزيت والكهرباء والمحروقات، ودعم لأسباب اقتصادية مثل أسعار الطاقة ودعم الزراعة، ودعم لأسباب إنسانية مثل دعم الأفراد ذوي الحاجات الخاصة والأفراد الضعفاء. وبالتالي فإن سياسة الدعم كان لها أهداف متعددة والتخلي عنها ليس بهذه البساطة بل يتطلب رسم استراتيجي متكاملة للحفاظ على الدعم الذي لا بد منه، وتقليص الدعم غير الضروري أو الذي فقد مبرراته من جهة، وتطوير أشكاله ليصيب أهدافه بأفضل كفاءة بما يخفف من الهدر، وأن تتخذ إجراءات موازية تواجه الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعديل سياسة دعم الأسعار.

**6.2.4 سياسة التشغيل وسوق العمل:** تشكل سياسات العمل إحدى جبهات الصدام المستمر بين المشتغلين وبين أرباب العمل، وقد قامت الدولة السورية بالتوسع في التشغيل، ضمن ما سمي سياسة التشغيل الاجتماعي، ووضعت تشريعات متشددة لصالح المشتغلين تمثلت أساساً بصعوبة كبيرة لتسريح المشتغل من عمله، وأقامت محاكم العمل، وتدخلت في إصدار قرار يحدد الحد الأدنى للأجور في السوق، ونصت التشريعات على إلزام رب العمل بإشراك عماله في التأمينات الاجتماعية، ولكن وكما هي العادة فإن تطبيق كل هذه التشريعات والقرارات هو ضعيف جداً في أرض الواقع. غير أن الدولة السورية تتجه الآن لتحرير سوق العمل وقد أعدت مسودة لقانون عمل جديد يمنح مرونة أكبر لسوق العمل، يلاقي معارضة قوية من قبل اتحاد نقابات العمال، ولكنه سيجد طريقه أخيراً نحو الإصدار.

تحتاج الدولة إلى رسم سياسة جديدة متكاملة تجاه العمل وسوق العمل إذ يتطلب اقتصاد السوق الاجتماعي دور حكومي فاعل في تنظيم سوق العمل بما يشمل إدارة العرض والطلب على قوة العمل وتنميتها بما يخدم النمو الاقتصادي والاجتماعي، فتصيح البنية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية وتحدد سياسة الأجور وحدها الأدنى وتعميم الاشتراك بالضمان الاجتماعي وتعميم صندوق البطالة (العامل هو الطرف الضعيف في العلاقة مع رب العمل) وتشمل تدخل الحكومة في تنظيم سوق العمل وتنظيم العلاقة بين رب العمل والعامل وضمان حق العمل كواجب على الدولة والمجتمع باتجاه التشغيل الكامل كهدف دائم، وضمان الحماية من التسريح التعسفي دون الوصول إلى ضمان مطلق، وضمان تعويض عادل، ونقابات نشيطة تدخل كطرف مفاوض مع القطاع الخاص والحكومة (الحكومة أكبر رب عمل دائماً) وضمان برامج تأهيل وتدريب ما قبل المهني والتأهيل المهني ومتابعة التأهيل لتبديل المهنة أو تبديل مكان العمل والتوجيه المهني، والتوسط في سوق العمل بما يخدم حاجة السوق. تشجيع عمل الشباب وتمكين عمل المرأة، والعمل المنزلي المنتج مادياً، وتنظيم وقت العمل وتنظيم العطل والإجازات السنوية. كل ذلك دون أن يشكل تدخلاً يعطل سوق قوة العمل ويطرده المستثمرين. وتشجيع الدخول في عقود عمل جماعية بين المشتغلين في الشركة وإدارتها بما يحقق زيادة في الرواتب من خلال الزيادة في الإنتاج ورفع الإنتاجية وخفض تكاليف وحدة الإنتاج، بما يحقق مصالح العمال ومصالح الإدارة معاً (بسميها البعض مصالح تاريخية)، وتشجيع فكرة مجلس للشركات الكبيرة منتخب من قبل العاملين يمثل العاملين في مفاوضاتهم مع رب العمل من جهة ويساعد رب العمل في توجيه العمل بما يخدم الإنتاجية وخفض التكاليف، وسياسة المشاركة في المصنع ومشاركة روابط المشتغلين في مناقشة السياسة العامة للشركات الخاصة، والتوجه لتطبيق توزيع جزء من أرباح الشركات على المشتغلين.

### 7) برامج الرعاية الاجتماعية للقطاع الخاص:

في اقتصاد السوق المعاصر تلعب برامج الرعاية الاجتماعية للشركات دوراً متزايداً في إعادة توزيع جزء من الدخل، فالشركات اليوم تفاخر ببرامجها الاجتماعية مثل برامج المنح الدراسية للمتفوقين وبرامج رعاية النشاطات الثقافية أو التبرع للجمعيات الاجتماعية لذوي الحاجات الخاصة أو برامج حماية البيئة أو برامج رعاية الأماكن الأثرية، أو برامج تمكين الفقراء وغيرها. إن هذا التحول الذي يتسم بتراجع دور شبكة الحماية الاجتماعية الحكومية وتقدم برامج الشركات الخاصة الاجتماعية إنما تحول "الفضل" من الدولة إلى القطاع الخاص ليكون هو صاحب الفضل، وهذا التحول له دلالات إيديولوجية وأهداف سياسية واضحة. ورغم ذلك فهي مساهمة إيجابية ومرحب بها. غير أن عدداً قليل جداً من شركاتنا الخاصة لها مثل هذه البرامج اليوم، وغالباً ما تنحصر مساهمات الشركات بالجمعيات الخيرية التي تقدم للفقراء غذاء وكساء ودواء، وهو شكل تقليدي ما زال بعيداً عن شكل البرامج الاجتماعية العصرية في العالم.

إن التناقض البارز اليوم هو التناقض بين الشركة كمؤسسة إجتماعية يشترك في عملية إنتاجها المئات والآلاف وعشرات الآلاف ويرتبط بنجاحها وفشلها مصالح كثيرة تشمل العاملين فيها ممن يتلقون أجورهم منها، ومستهلكي منتجاتها من السلع والخدمات، ومصالح موردي موادها الأولية وخدماتها، إضافة إلى جانب مصالح الجهات الضريبية والخزينة العامة، ومصالح البنوك وشركات التأمين والضمان الاجتماعي وغيرها، فجميع هؤلاء يتأثروا سلباً وإيجاباً بنجاحات الشركة وفشلها ويتأثروا بالتزامها بواجباتها والتزاماتها المالية والإنتاجية والاجتماعية وغيرها. لننتذكر فقط ماذا يحدث عندما تفلس شركة أو عندما يغلق مستشفى في منطقة، أو حتى عندما يغلق فرن للخبز في منطقة وما هي آثار ذلك على الساكنين في الجوار. وبالتالي الشركة هي مؤسسة إجتماعية بامتياز، بينما طابع ملكيتها فردي وقرارات إدارتها فردية، وتخفيف هذا التناقض يتم ضمن اقتصاد السوق الاجتماعي عبر مشاركة أوسع للعاملين ولذوي المصلحة في التأثير في قرارات الشركة، دون أن يمس ذلك الملكية. وبالتالي فإن زيادة الطابع الاجتماعي للشركات الخاصة مسألة أوسع من مجرد برامج الرعاية الاجتماعية رغم أهميتها. ويمكن أن نورد هنا بعض الأفكار. وتقوم فكرتنا على مستويين:

**المستوى الأول:** هو تشجيع الشركات على تطبيق برامج اجتماعية منوة حسب ما هو متبع اليوم في البلدان المتقدمة، وأن تقدم الدولة محفزات لذلك، ومؤخراً تضمن قانون راتب الدخل إمكانية تبرع الشركة لجهات عامة وخاصة غير ربحية بما لا يزيد عن 3% من أرباح الشركة، إضافة لمزية الحسم الديناميكي بحسب عدد المشتغلين في الشركة.

**المستوى الثاني:** تطبيق برنامج طوعي لإعادة هيكلة الشركات الخاصة الكبيرة والكبيرة جداً، باتجاه جعلها مؤسسة اجتماعية قفلاً إلى جانب كونها مؤسسة لإنتاج الربح لمالكها. ضمن هذا التصور فمن الضروري لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي المستقر أن يتم:

1- إشراك العاملين بجزء من ملكية الشركة على شكل حصص أو أسهم مدفوعة القيمة نقداً أو بدلا عن حوافز أو أي شكل مناسب، حتى لو كانت نسبة ملكية المشتغلين صغيرة أو ذات وزن صغير، وأن يشارك ممثلو المشتغلين في الاجتماع السنوي للشركة (جمعيتها العامة). وهذا يعزز تقارب المصالح بين المالكين المشتغلين بما ينعكس إيجاباً على الجميع. إن اتجاه تمليك المشتغلين حصصاً في الشركة التي يعملون بها يزداد ويتسع عبر العالم و هو شكل قابل للتطبيق في سوريا.

2- أن تخضع الشركة للمراجعة الاجتماعية لتقييم أدائها السنوي الاقتصادي والتزاماتها الاجتماعية، وهي تشمل شكل تعاملها مع العاملين فيها وحقوقهم ورواتبهم وحوافزهم وإشراكهم في التأمينات وتشمل الالتزامات الضريبية وتشمل نوعية السلع التي تقدمها ومواصفاتها، ومستوى أرباحها، كما تشمل إفصاح الشفافية بأنها لم تمارس أية نشاطات تخالف القوانين ولم تتهرب من أية الضرائب أو رسوم أو تهرب سلباً ولم تدفع أية

رشاوى. وتحتاج هذه المراجعة إلى وضع أسس كاملة ونظام وآلية، وهي مراجعة مجتمعية وليست حكومية، ويجب أن تكون لصالح الشركة بحيث تقدم لها شهادة ذات قيمة أخلاقية.

3- التزام الشركة ببرامج اجتماعية مثل تخصيص منح للدراسة للطلاب أو إقامة برامج تدريب لعاطلين عن العمل أو تنفيذ مرفق صغير مثل مستوصف صغير في حي أو منطقة أو المساهمة في تنظيف البيئة في منطقة ما أو دعم برنامج ثقافي معين أو غيرها من نشاطات.

إن برنامج إعادة هيكلة الشركات بجانبه المذكورين أعلاه هو **برنامج طوعي** تختار الشركة الدخول فيه دون إلزام ودون أية تبعات على الشركة التي لا ترغب بتطبيقه، فهو مزية إضافية تشهر الشركة بأنها شركة تقي بالتزاماتها تجاه المشتغلين لديها وتجاه الجهات الضريبية وتجاه المتعاملين معها وتجاه الخزينة، وأنها شفافة ولا تخفي شيئاً وأنها شركة ذات برنامج وطني.

وبما أن هذا البرنامج طوعي، وبما أن التزام الشركة به يقدم فوائد فيجب أن تتال الشركة حافزا لفعله وهو، إضافة إلى إشهارها كشركة ملتزمة اجتماعياً، أن يفيد هذا الإشهار في معاملاتها مع الضرائب والضمان الاجتماعي وفي تقييمها لدى التقدم للمناقصات الحكومية وفي تعاملاتها مع البنوك، فهي "شركة نظيفة".

لا يتوقع أن تبادر شركات كثيرة لتطبيق إعادة الهيكلة الحالية، ولكن يتوقع أن تبادر بعض الشركات الطليعية لذلك وستراقب الشركات الأخرى نتائج مثل هذا البرنامج وستقرر فيما بعد إن كانت ستتضم أم لا. **إن مبادرة القطاع الخاص لإطلاق مثل هذه المبادرة إنما هو مقياس لمدى ارتفاعه إلى مستوى الاحتياجات الوطنية.**

#### **(7) الخاتمة: أدوار اللاعبين في تعزيز قاعدة توسيع توزيع الدخل:**

إذاً وكما رأينا فإن الجميع لهم مصلحة في هذه **توسيع قاعدة توزيع الدخل**، كما لهم مصلحة في **توسيع قاعدة إنتاج الدخل**، وبما تجعل الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري يسير على قدمين بدلاً من السير على قدم واحدة، كما يبشر البعض ويسعى.

7.1 **الناس لهم دور طبيعي:** وهذا هو الفرق الرئيسي، فبدلاً من الدولة التي كانت تتولى تحقيق العدالة الاجتماعية للناس بالنيابة عنهم، بغض النظر عن مدى النجاح والفشل، فإن الدولة تتحو منحى مستقل اليوم، كما تفصح عن ذلك سياساتها وبعض الدعوات، وبغض النظر عن المقولة التي يتبناها البعض، والتي تقول بعدم إمكانية استقلالية الدولة موضوعياً، فإن الوضع الجديد يتطلب من الناس فاعلية أكبر لتحقيق مصالحهم، فإقامة التعاونيات والشركات التعاونية والتعاونية المساهمة يتطلب مبادرة فعالة وليس موقفاً سلبياً، والحصول على أجور عادلة وشروط عمل منصفة، وصياغة تشريعات تخلق المناخ المساعد على توسيع قاعدة توزيع الدخل بما لا تعارض مع قواعد اقتصاد السوق، كل هذا يتطلب فاعلية مجتمعية مماثلة وموازناً لفاعلية قطاع الأعمال ممثلاً بغرف التجارة والصناعة وحسب، ومعزراً (فاعلية قطاع الأعمال) بالفاعلية الإعلامية التي أصبح يمتلكها رجال الأعمال، فجميع المجالات والجراند الخاصة التي صدرت والآن وأقنية البث الإذاعي والتلفزيوني الخاصة إنما يمتلكها رجال أعمال، ومن الطبيعي أن تعكس هذه الوسائل مطالبهم ومصالحهم، وهذا يتطلب فاعلية موازية من قبل الناس عبر منظماتهم.

7.2 **وللمنظمات التي تمثل الناس دور:** إذ يجب أن يكون للمنظمات والنقابات والجمعيات وغيرها دور، وهنا سيكون للأحزاب السياسية المنادية بالتنمية المتوازنة وبالعدالة الاجتماعية دوراً بارزاً اليوم مستفيدة من تجربتها السابقة، وهي تجربة اتسمت بالتوجه إلى الدولة كي تفعل بدلاً من أن تساهم هي أيضاً بالفعل في أرض الواقع وإلى جانب الدولة، فقد انشغلت سابقاً بتقديس دور الدولة المتضخم والتنظير لهذا الدور، بينما قعدت عن الفعل ولم تنظر لواقعها ولم تنظر من حولها لم تنظر للأسفل لتقييم جمعيات تعاونية وشركات تعاونية ومؤسسات مجتمعية وتقوم بمبادرات على مستوى البلديات

والقرى والأحياء، ولكنها بدلاً من ذلك نظرت فقط للأعلى نحو الدولة منتظرة رد فعل الدولة ومنتزعة من ضعف قدرة الدولة على تحقيق مطالبها ولكن دون أن تتزحزح عن مواقفها في استمرار النظر للدولة، أو أن تتحول للفعل الاجتماعي المباشر في أرض الواقع. أما الدور المطلوب اليوم فهو دور جديد في المرحلة الجديدة، وهذا الدور مطلوب بخاصة من حزب البعث كونه الحزب الذي يتمتع بموقع مميز بموجب الدستور وكونه الحزب الذي يمتلك قاعدة واسعة من الناس ويمتلك كادرات في معظم المواقع المفصلية في إدارة البلاد. دور يعزز توسيع قاعدة توزيع الدخل.

7.3) **وللدولة السورية دور:** فهي صاحبة مصلحة حقيقية، وهي التي ستخلق المناخ المناسب لفاعلية متوازنة لجميع اللاعبين في المجتمع، فهي من سيسن القوانين والتشريعات ويطبقها، وهنا نعتقد بضرورة تأسيس **مجلس اقتصادي اجتماعي يمثل أطراف العقد الاجتماعي الجديد: (1) الدولة، (2) وقطاع الأعمال (3) والمجتمع.** والأمر الآخر الذي يجب أن تقوم به الدولة، وربما من خلال المجلس الاقتصادي الاجتماعي، هو الرصد، فأسوة بالدول المتقدمة، لا بد من القيام بوضع آلية لرصد وجمع المعلومات حول توزيع الدخل وحصص شرائح المجتمع من الدخل ورصد مدى تدهور توزيع الدخل أو تحسنه، وتقييم السياسات المطبقة وتقديم اقتراحات حولها باتجاه خلق مزيد من المجتمع التشاركي. وهنا نذكر أن البعض يسعى لتنقيح فكرة المجتمع التشاركي واقتصاد السوق الاجتماعي وذلك عبر كثرة استخدامها بمناسبة وغير مناسبة، وفي نفس الوقت عدم تنفيذ أية سياسات باتجاه خلق المجتمع التشاركي واقتصاد السوق الاجتماعي وتعزيز الجانب الاجتماعي في اقتصاد السوق. وهذا عملاً بالمقولة التي تقول: إن أردت الإساءة لفكرة فما عليك سوى أن تكثر من استخدامها والدعوة لها ثم لا تفعل شيئاً حيالها.

**إن تحقيق أرضية صلبة لتوسيع قاعدة إنتاج الدخل، ليكون لدى سورية المزيد من الدخل المتاح، إلى جانب تحقيق أرضية صلبة لتوسيع قاعدة توزيع الدخل في سورية بما يحقق توزيع عادل للدخل وبما يتفق مع آليات اقتصاد السوق، إن تحقيقهما معاً إنما يزيد المجتمع السوري بدعامتين/ قدامين تمكناه من السير المتوازن السريع للأمام، وبدون أي من هاتين القدامين فإن سيره سيكون بطيئاً مفتقداً للتوازن، وبما يحمله عدم التوازن من مخاطر.**

[SAMIRSEIFAN@ADC.COM.SY](mailto:SAMIRSEIFAN@ADC.COM.SY)